

نموذج محاسبي مقترح لقياس (التكلفة - الفاعلية) لأعباء الدعم ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية - دراسة قياسية

هيثم محمود فهمي (1) - طارق عبد العال حماد (2) - محمود أحمد محمد أمين (2)

(1) كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس (التكلفة- الفاعلية) لنفقات الدعم في الموازنة العامة للدولة، وتسليط الضوء على دورها المحوري في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لتكوين إطار نظري شامل من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمراجع العلمية والوثائق الرسمية المتعلقة بالموازنة العامة، وعلى المنهج القياسي لتحليل البيانات المجمعة من الجهات الحكومية المصرية المعنية، مثل وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، بجانب استبيانات ومقابلات مع الخبراء والمستفيدين من برامج الدعم. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المتعلقة بنفقات الدعم توفر محتوى تحليلياً يعزز من كفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وإعادة توجيهها لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أظهرت النتائج أن بناء نموذج كمي لقياس التكلفة/الفاعلية يساهم في تحسين جودة السياسات المالية، وترشيد النفقات الحكومية، وتقليل عجز الموازنة، مما ينعكس بشكل إيجابي وفعال على التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التكلفة، الفاعلية، الدعم الحكومي، العدالة الاجتماعية، الحماية البيئية

مقدمة

باتت قضيتي تحقيق العدالة الاجتماعية، وحماية النظام البيئي من التلوث تستحوذ على اهتماماً متزايداً لجميع الدول باختلاف ابيدولوجياتها ودرجات تقدمها الاقتصادي لما لهاتين القضيتين من آثار على استمرارية الحياة وجودتها، وتحقيق مستوى لائق من الحياة الكريمة لشعبها. ولذا لجأت حكومات العديد من الدول إلى تعظيم وتنامي دورها الحكومي والمركزي في ضبط الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل تعاظم دور مؤسسات الأعمال الخاصة والدولية والمتعددة الجنسيات ومزاولتها لأششطة اقتصادية واستثمارية قد يكون من شأنها تحقيق معدلات نمو مرتفعة دون الأخذ في الاعتبار تحقيق معدلات حقيقية للتنمية المستدامة من خلال الضغط الجائر والمستنفد للموارد الطبيعية بالدولة، وعدم تحقيق عدالة اجتماعية في توزيع عوائد الدخل القومي (Urban Institutek , 2017).

وتعد الموازنة العامة للدولة بمثابة الأداة الأهم نحو تحقيق استراتيجية الدول لضبط السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال استهداف تطبيق اصلاحات هيكلية تسمح بتحقيق نمو شامل واحتوائي يعزز ويحسن مناخ الاستثمار وبخاصة في مجالات الانشطة الداعمة للبيئة، وذلك بجانب ومعاونة السياسات النقدية.

إلا أن مفهوم الموازنة العامة قد تطور في الفترات الاخيرة بحيث انها اصبحت تعبر عن اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، وإرساء دعائم اقتصاد قوي يحقق رفاهية المجتمع ويحمي مصالح الدولة العليا، وأمنها القومي ويحفظ حق الاجيال القادمة في الحياة.

ويمكن رصد اتجاه اخر لتطور الموازنة العامة فقد تطور مفهوم توازن الموازنة العامة من توازن كمي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة إلى توازن مالي واقتصادي واجتماعي للموازنة العامة كما يتضمن التوازن الكمي والنوعي أيضاً، فالتوازن المالي للموازنة العامة يسعى إلى إقامة توازن بين الأصول والخصوم وتحسين النفقات في

جانب الخصوم والإيرادات في جانب الأصول، ويفترض في هذا التوازن ألا يكون حياديا في الحياة الاقتصادية للبلاد، بل يجب أن يكون فاعلا ومؤثرا ومتدخلا ومنفعلا بها ليطور واقعها بشكل إيجابي (Blanchard, O. J., & Leigh, (D. 2013). أما التوازن الاجتماعي للموازنة العامة فيقوم على أساس زيادة القوة الشرائية لدى الطبقات ذات الدخل المحدود، وكذا رفع مستويات المعيشي، وتخفيض حدة التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع المختلفة، من خلال سياسات الانفاق على مخصصات الدعم، فالدولة تقتطع أموالا وتعيد توزيعها فيما بعد بشكل يفترض تخفيض حدة فقر الطبقة الفقيرة وتخفيض فحش الطبقة الغنية (Stiglitz, J. E. 2012).

وعلى هذا الأساس فقد أصبح ينظر إلى توازن الموازنة ليس على الاستقلال، ولكن من خلال التوازن المالي، فأى زيادة في الجاني السلبي من الذمة المالية للدولة يجب أن يتمخض عنه زيادة في الجانب الإيجابي تكون مساوية لها على الأقل.

مشكلة البحث

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مثل التوجه نحو الاقتصاد الحر والأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال، تواجه العديد من الدول تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الدخل، والاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، ولتغلب على هذه التحديات، تلجأ الحكومات إلى سياسات مالية عامة، مع التركيز على الموازنة العامة كأداة رئيسية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، والعدالة الاجتماعية، والحماية البيئية.

إلا أن هناك قصورا في النظام المحاسبي الحكومي الحالي، حيث لا يوفر معلومات كافية لقياس فاعلية الإنفاق على برامج الدعم والمنح الاجتماعية والبيئية، ويقتصر دور المحاسبة الحكومية على الرقابة القانونية والتشريعية على الصرف، دون الاهتمام بقياس المردود الفعلي لهذا الإنفاق، أو تقييم أثره على تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية.

لذا، تبرز مشكلة البحث في عدم قدرة النظام المحاسبي الحكومي الحالي على قياس فاعلية الإنفاق على الدعم والمنح، ومدى مساهمته في تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية، مما يعوق صناع القرار من اتخاذ قرارات فعالة لتحسين توجيه الموارد المالية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

لذا يسعى هذا البحث إلى اقتراح نموذج محاسبي لتحسين قياس فاعلية الإنفاق على الدعم والمنح، وبيان أثره على تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية، وذلك من خلال تحليل فاعلية التكلفة لبرامج الدعم في مختلف الأنشطة (صناعية، زراعية، بيئية، صحية، تموينية، إلخ).

التماؤلات البحثية

1. هل تؤثر بنود التكلفة الإجمالية اعلى العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
2. هل تؤثر بنود تكلفة الدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
3. هل تؤثر بنود التكلفة الخاصة بالمنح على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
4. هل تؤثر بنود التكلفة الخاصة بالمزايا الاجتماعية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
5. هل تؤثر بنود التكلفة الخاصة ببرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
6. هل يمكن تحديد دور (التكلفة - الفعالية) لأعباء نفقات الدعم بالموازنة العامة للدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

أهداف البحث

- يسعى البحث إلى صياغة نموذج محاسبي مقترح لتحسين بيئة قياس التكلفة - الفاعلية لأعباء نفقات الدعم بالموازنة العامة للدولة، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدة أهداف فرعية على النحو التالي:
1. توضيح أثر بنود التكلفة الإجمالية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
 2. توضيح أثر بنود التكلفة الخاصة بالدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
 3. توضيح أثر بنود التكلفة الخاصة بالمنح على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
 4. توضيح أثر بنود التكلفة الخاصة بالمزايا الاجتماعية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
 5. توضيح أثر بنود التكلفة الخاصة ببرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في مصر.
 6. توضيح وتحديد دور التكلفة / الفعالية لأعباء نفقات الدعم بالموازنة العامة للدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كل مما يلي:

أهمية موضوعية تتمثل في النقاط التالية:

1. مواكبة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، حيث يكتسب الدعم الحكومي أهمية متزايدة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، مثل ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة الاجتماعية، مما يجعله أداة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما يتطلب تصميم برامج الدعم تقييماً دقيقاً للتكاليف والفاعلية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون إهدار الموارد.
2. تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على دور الدعم في توجيه الموارد المالية نحو الفئات الأكثر احتياجاً، مثل ذوي الدخل المحدود، لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم.
3. ربط الدعم الحكومي بالحماية البيئية من خلال دراسة كيفية تصميم برامج الدعم لتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة، مثل استخدام الطاقة النظيفة أو الزراعة المستدامة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. تقديم نموذج محاسبي لقياس فاعلية الدعم يساعد في قياس التكلفة مقابل الفاعلية لأعباء الدعم، مما يوفر أداة عملية لتحسين تخصيص الموارد وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي.

أهمية علمية: تتمثل في النقاط التالية:

1. مساهمة الدراسة في تطوير النماذج المحاسبية المستخدمة في قياس وتقييم أعباء الدعم، مما يفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجال المحاسبة الحكومية.
2. إضافة نوعية للأدبيات المحاسبية حيث تقدم الدراسة إضافة نوعية للأدبيات الأكاديمية من خلال تناولها لموضوع حيوي، وهو العلاقة بين الدعم الحكومي والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية، وهو مجال لم يحظَ باهتمام كافٍ في الأبحاث السابقة.
3. تعمل الدراسة على توسيع المعرفة المحاسبية من خلال تقديم منظور جديد حول كيفية قياس وتقييم أثر الدعم الحكومي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أهمية عملية تتمثل في النقاط التالية:

1. تحسين صنع القرار الحكومي، حيث تساعد الدراسة في تحسين عملية صنع القرار المتعلقة بتصميم وتنفيذ برامج الدعم، مما يزيد من فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة.
2. تمكين الحكومات من ترشيد الإنفاق العام من خلال توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر إنتاجية، مثل الصحة والتعليم والبيئة، بناءً على قياس التكلفة مقابل الفاعلية.

فروض البحث

لتحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفروض التالية:

- الفرض الرئيسي الأول:** لا يوجد أثر للإجمالي بنود التكلفة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.
- وينبثق من الفرض الرئيسي الأول عدة فروض فرعية:**
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنع على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمزايا الاجتماعية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.
 - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.
- الفرض الرئيسي الثاني:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكلفة / الفاعلية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

محدود البحث

- تقتصر الدراسة في هذا البحث على قياس (التكلفة - الفاعلية) الخاصة بنفقات اعتمادات موازنة الدعم بالموازنة العامة للدولة وأثرها على تحقيق الحماية البيئية والاجتماعية من خلال الآتي:
1. اقتصر الدراسة على الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة العامة المتعلقة بالإنفاق على الدعم والمنح والإعانات.
 2. الاقتصار على متطلبات السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد الحساب الختامي للدولة لإثبات ومعالجة مصروفات الدعم وبيان فاعلية الإنفاق العام في حماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
 3. الاقتصار على الفترة الزمنية التي تغطي الدراسة وهي الفترة من عام 2008 وحتى 2024.

منهج البحث

لغرض التوصل إلى تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه سيتم المزج بين المنهجين التاليين:

1. **المنهج الاستقرائي:** حيث يقوم الباحث بالاعتماد على الدراسات المكتبية، وذلك باستقراء ومراجعة الدراسات والمراجع العربية والأجنبية ودراسة الأبحاث والمؤتمرات والرسائل العلمية المتعلقة بالموازنة العامة وتطورها وأهميتها كأداة مالية أساسية ورئيسية في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك في ضوء الفكر المحاسبي، لتكوين الإطار النظري ووضع الفروض البحثية التي يتعين اختبار صحتها لتحقيق أهداف الدراسة.
2. **المنهج القياسي:**

- **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث من الجهات والمؤسسات الحكومية المصرية المعنية بإعداد وتنفيذ الموازنات العامة، مثل وزارة المالية المصرية والإدارات المسؤولة عن السياسات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى الجهات

- الرقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، وكذلك المستفيدين من البرامج الحكومية مثل الأسر والأفراد المستفيدين من برامج الدعم والمزايا الاجتماعية والفئات المستهدفة من برامج الحماية البيئية والاجتماعية.
- **تجميع البيانات:** تم جمع البيانات من مصادر متعددة تشمل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية المتعلقة بالموازنة العامة والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى البيانات الإحصائية المتاحة من الجهات الرقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، كما تم الاستفادة من المعلومات المتوفرة حول المستفيدين من البرامج الحكومية لتحليل تأثير هذه البرامج على حياتهم اليومية من خلال مراجعة التقارير ذات الصلة والدراسات السابقة.
 - **الافتراضات الأساسية للنموذج:** تم بناء النموذج المحاسبي المقترح لقياس (التكلفة - الفاعلية) لنفقات الدعم بالموازنة العامة وأثرها على الحماية البيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية بمراعاة الاتي: -
1. أن المعلومات المحاسبية بصفة عامة، والمعلومات المتعلقة بقيم الإنفاق الفعلي على مصروفات الدعم بصفة خاصة، تتضمن محتوى إخبارياً يفيد في تقدير أفضلية توجيه وإعادة توجيه الإنفاق على الأنشطة الحكومية المختلفة بوجه عام، والأنشطة المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف أعباء المعيشة والحماية البيئية بشكل خاص.
 2. أن بناء نموذج كمي لقياس (التكلفة - الفاعلية) لنفقات الدعم في الموازنة العامة يساعد في ترشيد قرارات المنح والإعانات المقدمة من الخزانة العامة، ومن ثم في ترشيد وتخفيض الإنفاق الحكومي، مما ينعكس إيجابياً على تخفيض عجز الموازنة.

الدراسات السابقة

أولاً: دراسات تتعلق بالمتغير المستقل (تكلفة الدعم العيني، تكلفة الدعم النقدي، مؤشر التغير في ميزان التجاري، المعالجة المحاسبية لتكاليف الدعم)

1. دراسة (Breisinger et al., 2023): بعنوان "من دعم الغذاء إلى التحويلات النقدية: تقييم الفوائد الاقتصادية العامة والمقايضات في مصر" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المقايضات بين الحد من الفقر وإدارة الأرصدة المالية في مصر، من خلال استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب الديناميكي. وسعت إلى تحليل كفاءة دعم الغذاء مقارنة بالتحويلات النقدية، وهو اتجاه ناشئ في المنطقة، خاصة مع الجهود المصرية لاستبدال الدعم الغذائي بالتحويلات النقدية، كما هدفت الدراسة إلى تحديد مدى فعالية الاستهداف المحتمل والتكاليف الإدارية المرتبطة بهذه التحويلات.

وتوصلت الدراسة إلى أن استبدال دعم الغذاء الشامل بتحويلات نقدية مستهدفة، بتكاليف مالية مكافئة تقريباً، يمكن أن يحسن رفاهية الأسر الفقيرة، ومع ذلك، فإن استمرار العجز المالي الناتج عن هذه السياسة يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مما يضعف تدريجياً مكاسب الرفاهية الاجتماعية للفقراء، كما وجدت الدراسة أن الأسر متوسطة الدخل قد تتعرض لخسائر كبيرة في الرفاهية الاجتماعية نتيجة فقدانها الوصول إلى الدعم دون استفادتها من التحويلات النقدية، وتبرز الدراسة التحديات السياسية التي تواجه برامج إصلاح الدعم، خصوصاً في الحفاظ على التوازن بين رفاهية الفقراء والطبقات المتوسطة.

2. دراسة (حسب الله، 2018): بعنوان "المعالجات المحاسبية والإجراءات الرقابية للدعم والمساعدات الحكومية: بين التطبيقات الدولية والمحلية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم المنح والمساعدات الحكومية، والتعرف على الشروط الواجب توافرها لتقديم المنح الحكومية للوحدات الاقتصادية، كما تناولت الدراسة المعالجات

المحاسبية وإجراءات الرقابة المتعلقة بتسجيل ومتابعة المنح والمساعدات الحكومية وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك معيار المحاسبة رقم 20 والمعيار الأمريكي رقم 116 والمواصفة القياسية المصرية رقم 12 والمواصفة القياسية السعودية رقم 18.

وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات، من أهمها عدم وجود معيار محاسبي عراقي يتناول المنح الحكومية في السجلات المحاسبية وكيفية ضبطها ومراقبتها وتصنيفها حسب طبيعة الغرض الذي خصصت من أجله، كما أظهرت النتائج أن المعالجات المحاسبية في الوحدات الحكومية العراقية تفتقر إلى تصنيف المنح الحكومية وفقاً للمعايير الدولية، بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك متابعة من الجهات العراقية الرسمية بشأن المؤسسات الحكومية التي تلقت منحاً حكومية من أطراف ثالثة، وكذلك لم يتم التأكد من صرف هذه المنح للغرض المحدد، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار معيار محاسبي عراقي خاص بالمنح والمساعدات الحكومية من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة المالية، وكذلك تصنيف المنح وفقاً لطبيعتها والغرض الذي خصصت من أجله، والإفصاح عن المنح الحكومية في السجلات المحاسبية.

ثانياً: دراسات عن المتغير التابع العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

1. دراسة (اندرأوس، 2016): بعنوان " الأدوات المالية لمكافحة التلوث " حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ظاهرة التلوث والأساليب التي يمكن أن تستخدم في تخفيض التلوث، كما تهدف إلى تبيان مدى أفضلية استخدام أدوات المالية العامة كالضرائب البيئية والإعانات والتخفيضات الضريبية في تخفيض التلوث قياساً بالأدوات الأخرى كاللوائح المباشرة، وأخيراً هدفت الدراسة إلى تقديم توصيات يمكن أن تسهم في تخفيض مستويات التلوث البيئي في مصر من خلال تطوير استراتيجية الحكومة في التعامل مع التلوث في جمهورية مصر العربية. وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج أهمها انه ثبت من خلالها أفضلية أدوات المالية العامة على اللوائح المباشرة في مجال حماية البيئة والتعامل مع ظاهرة التلوث، إلا أن استخدام الأدوات المالية لا يغني عن استخدام اللوائح المباشرة، لذا انتهت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن اتباع نظام يجمع بين استخدام الأدوات المالية واللوائح المباشرة يكون أكثر فاعلية في تحقيق هدف الحفاظ على البيئة من أجل بيئة نظيفة.

2. دراسة (Breisinger et al., 2021): بعنوان "إعانات الغذاء والتحويلات النقدية في مصر: تقييم فوائد التوازن العام والمقايضات " حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثيرات إصلاحات الدعم الغذائي والتحويلات النقدية في مصر باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي، وركزت الدراسة على تحليل كيفية تقليل الدعم الغذائي وزيادة فعاليته من خلال استهداف الأسر الفقيرة بشكل أفضل، وكيفية تأثير ذلك على رفاهية الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، كما تناولت الدراسة كيفية الاستفادة من المدخرات الناتجة عن تقليص الدعم عن طريق توجيهها نحو الاستثمار، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتوصلت الدراسة إلى أن الأسر الفقيرة ستستفيد من برنامج دعم غذائي أصغر وأكثر استهدافاً، وأن المدخرات الناتجة عن الإصلاحات إذا تم توجيهها للاستثمار ستؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع، مما يعوض أي خسائر على المدى القصير، غير أن معظم المكاسب من هذه الإصلاحات ستعود بالنفع على الأسر غير الفقيرة، كما أوضحت الدراسة أن دمج إصلاحات الدعم مع برامج التحويلات النقدية سيحقق أكبر مكاسب في الرفاهية للأسر الفقيرة، مع الحفاظ على مستوى الرفاهية للأسر غير الفقيرة، وهو أمر مهم لضمان استمرار الدعم لإصلاحات الدعم.

ثالثاً: دراسات عن المتغير التابع كفاءة وفاعلية الدعم بالموازنة العامة بالدولة

3. دراسة (البنّا وآخرون ، 2023) : بعنوان " مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج وأثره على النظام المحاسبي الحكومي في مصر " حيث هدفت هذه الدراسة إلى بناء مدخل مقترح لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج في مصر، حيث سعت لاستكشاف تأثير ذلك على تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليتناسب مع متطلبات تطبيق هذه الموازنة، كما تناولت الدراسة دور الموازنة الموجهة بالنتائج في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى توجيه الإنفاق العام وفقاً للرؤية الاستراتيجية للدولة والنتائج المستهدفة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام استبيان شمل عينة من 150 مفردة من ممثلي وزارة المالية المصرية ومسؤولي هيئات الموازنة بالجهات الحكومية، وكانت نسبة الاستجابة الصالحة للاستخدام حوالي 100%. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي لتطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على جودة مدخلات النظام المحاسبي الحكومي، مما ينعكس بشكل إيجابي على حوكمة النظام المحاسبي ومواعمه، كما أظهرت النتائج تحسين جودة التقارير المالية الحكومية وتعزيز الاتصال بين الجهات الحكومية.

4. دراسة (الصالحى وآخرون، 2020) : بعنوان " ترشيد الدعم وأثره على الموازنة العامة للدولة في مصر: دراسة وتحليل " حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة في مصر خلال الفترة من 1990/1989 إلى 2019/2018، وقد استخدمت الدراسة منهج اختيار التكامل المشترك من خلال نموذج NARDAL، حيث تم التركيز على فهم كيف يؤثر الدعم الحكومي على العجز في الموازنة العامة، وذلك من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة، وقد تم استنباط مفهوم الدعم في السياق المصري ومدى تأثيره على عجز الموازنة العامة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية تشير إلى أن العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة غير خطية وغير متناظرة على المدى الطويل، حيث كشفت التحليلات أن الزيادة في الدعم بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة بنسبة 3.5%، مما يدل على الأثر الكبير للدعم على العجز، وتعكس هذه النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في سياسات الدعم وإدارتها بشكل أكثر فعالية لضمان الاستدامة المالية للدولة.

5. دراسة (Andreeva, 2020): بعنوان "التقييم الداخلي لفعالية استخدام الدعم الحكومي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كفاءة وفاعلية الإعانات والدعم الحكومي من منظور المنظمة الزراعية المتلقية، مع التركيز على التحديات التي تواجه تقييم تلك الإعانات، وتحلل الدراسة الأدبيات العلمية والعملية المتعلقة بالإعانات، وتستعرض الآراء المتباينة حول تأثيرها على الأداء الاقتصادي للكيانات، وبشكل خاص، تناقش أهمية التقييم الداخلي للإعانات كوسيلة لتحديد الكفاءة الحقيقية لعمليات المنظمة المتلقية للإعانات، ويقترح البحث منهجية هيكلية أموال الإعانات بناءً على العوامل التي يمكن أو لا يمكن التحكم بها من قبل المنظمة، لتوفير تقييم أكثر دقة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإعانات التي لا ترتبط مباشرة بالأداء الاقتصادي تزيد من خطر الاستخدام غير الفعال للدعم الحكومي، مما يؤكد على ضرورة مراقبة الإعانات بعناية، وقد تم اقتراح مؤشرات محددة لتقييم كفاءة استخدام أموال الميزانية من قبل المنظمات الزراعية، بالإضافة إلى أنشطة تنظيمية ومنهجية تعزز من فعالية الإدارة والمحاسبة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ماسة إلى تطوير أساليب تقييم أكثر دقة لإدارة الإعانات الحكومية، لضمان تحقيق الفعالية المطلوبة وتحسين استخدام الموارد المالية.

6. دراسة (Johnston, 2019): بعنوان " الائتمانات الضريبية غير القابلة للاسترداد مقابل المنح: تأثير شكل الدعم على فعالية الدعم للطاقة المتجددة. " حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الإعانات المقدمة لمطوري طاقة الرياح في صورة ائتمانات ضريبية غير قابلة للاسترداد مقارنة بالإعانات في شكل منح مباشرة، وركزت الدراسة على تحليل كيفية تأثير هذا الشكل من الإعانات على قرارات الاستثمار في مشاريع طاقة الرياح، حيث تتميز الإعفاءات الضريبية غير القابلة للاسترداد بأنها تستخدم فقط لتقليل الضرائب المستحقة، ويفترض أن هذه الإعفاءات قد تكون أقل فعالية في تحفيز الاستثمار مقارنة بالمنح المباشرة بسبب انخفاض قيمتها النسبية لمطوري طاقة الرياح. وتوصلت الدراسة إلى أن مطوري طاقة الرياح يقدرون دولاراً واحداً من الإعفاءات الضريبية غير القابلة للاسترداد بما يعادل 0.85 دولار من المنحة المباشرة، كما أظهرت الدراسة أدلة تشير إلى أن الإعفاءات الضريبية غير القابلة للاسترداد تفضل الشركات القائمة والتي لديها التزامات ضريبية أعلى مقارنة بالشركات الجديدة التي قد لا تستفيد بشكل كامل من هذه الإعفاءات.
7. دراسة (Schwartz & Clements, 2019): بعنوان "الدعم الحكومي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وفهم مشاكل تعريف وقياس الدعم الحكومي، وتوضيح الأسباب التي تدفع الحكومات لاستخدامه كأداة من أدوات السياسة المالية، كما هدفت إلى تحليل الآثار الاقتصادية العامة للدعم الحكومي، بما في ذلك التكاليف الحقيقية للرعاية الاجتماعية والتداعيات التوزيعية المترتبة على تطبيقه، مع التركيز على تقييم الأدلة التجريبية حول فعالية الدعم الحكومي في عدد من الدول. وتوصلت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي غالباً ما يتميز بارتفاع تكاليفه وانخفاض كفاءته في تحقيق الأهداف المستهدفة، مما يؤدي إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد العام، وقد أبرزت الورقة أنه على الرغم من أن الدعم يهدف إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية، فإنه في كثير من الأحيان يؤدي إلى توزيع غير عادل للفوائد، كما أشارت النتائج إلى أن هناك حاجة ملحة لإصلاحات في نظام الدعم، مع التركيز على تحسين فعاليته من حيث التكلفة، وتقليل الفاقد المالي.
8. دراسة (Okubo & Michaelowa, 2011): بعنوان "فعالية الدعم المالي لآلية التنمية النظيفة: التجارب السابقة في بناء القدرات في أفريقيا والدول الأقل نمواً" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الإعانات المقدمة لمشاريع آلية التنمية النظيفة (CDM) في البلدان الأقل نمواً، وذلك في سياق بناء القدرات وتطوير المشاريع، وذلك نظراً لغياب الأنشطة الكبيرة لآلية التنمية النظيفة في هذه البلدان، وقد اقترحت الدراسة تقديم إعانات لهذه المشاريع كوسيلة لزيادة تفعيلها، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تم تقديم حوالي 45 مليون يورو من وكالات المانحين لدعم بناء القدرات المؤسسية وزيادة الوعي في الدول الأفريقية والبلدان الأقل نمواً، ركزت الدراسة على تحليل مدى نجاح هذه الإعانات في تحفيز إنشاء مشاريع جديدة ومواصلة تطويرها. وتوصلت الدراسة إلى أن برامج بناء القدرات التي استهدفت إنشاء سلطات وطنية معينة كانت فعالة في حشد المؤسسات في بعض البلدان، ولكنها لم تحقق النجاح الكافي في زيادة عدد مشاريع آلية التنمية النظيفة، كما أشارت النتائج إلى أن الدعم المالي المقدم كان أكثر فعالية عندما ساعد في تطوير المشروع بالكامل بدلاً من أجزاء معينة منه، وإجمالاً، خلصت الدراسة إلى أن بناء القدرات، رغم كونه شرطاً أساسياً لنجاح مشاريع آلية التنمية النظيفة، لا يمكن أن يعوض عن نقص رأس المال المحلي اللازم لإقامة هذه المشاريع في البلدان الأقل نمواً.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء استعراض الدراسات السابقة نجد انها اتفقت على عدة نقاط هامة منها اهمية الدور الذي تلعبه الموازنة العامة بالدول في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما أكدت الدراسات السابقة ايضا علي وجود علاقة معقدة ومتشابكة بين أعباء الدعم بالموازنة العامة والمتغيرات الأخرى مثل العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وكفاءة وفاعلية الدعم، فالأدوات المالية مثل المنح والتخفيضات الضريبية من الأدوات الفعالة في تخفيض التلوث، ولكن استخدامها يجب أن يكون متكاملًا مع الأدوات الأخرى مثل دعم الطاقة المتجددة، والذي يلعب الدعم الحكومي فيه دوراً هاماً نحو تعزيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ولكن الدراسات تشير إلى أن شكل الدعم (مثل الإعفاءات الضريبية أو المنح المباشرة) يمكن أن تؤثر على فعالية هذا الدعم، كما تؤكد الدراسات السابقة على أهمية تصميم سياسات دعم متكاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتراعي مبادئ الكفاءة والعدالة والاستدامة، كما تشير إلى ضرورة إجراء تقييم دوري لبرامج الدعم، بهدف تحسينها وتطويرها بما يخدم المصلحة العامة.

هذا ويتفق الباحثون مع الدراسات السابقة في اهمية تطوير وتحسين السياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة في اعداد وتنفيذ مشروعات الموازنة العامة من اجل تحسين فاعليتها وكفاءتها.

ويضيف الباحثون ان الدراسات السابقة قد اهتمت بالجوانب العامة النظرية لإصلاح الاجراءات والسياسات المحاسبية لإعداد الموازنة العامة، وان الباحثون سوف يتعرضوا للجانب التطبيقي والقياسي للمعالجات المحاسبية لمخصصات الدعم والمنح بالموازنة العامة للوقوف على (التكلفة - الفاعلية) له وانعكاسها في تحسين اجراءات الحماية البيئية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الإطار النظري

- **الحماية البيئية (Environmental Protection):** تشير إلى الجهود والممارسات التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من التدهور، مع ضمان استمرارية هذه الموارد للأجيال الحالية والمستقبلية. تعتمد الحماية البيئية على تحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية والحفاظ على النظم البيئية، وذلك من خلال تقليل الآثار السلبية للأنشطة البشرية على البيئة.
- **العدالة الاجتماعية (Social Justice):** هي مفهوم يشير إلى تحقيق التوزيع العادل للثروات، الفرص، والامتيازات داخل المجتمع، مع ضمان حقوق الأفراد والجماعات وتمكينهم من المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتهدف العدالة الاجتماعية إلى تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن العرق، الجنس، الدين، الطبقة الاجتماعية، أو أي اعتبارات أخرى.
- **المزايا الاجتماعية (Social Advantages):** هي الخدمات أو المزايا التي توفرها الدولة أو المؤسسات العامة للأفراد أو الجماعات لتحسين مستوى معيشتهم وضمان رفاهيتهم، وتهدف هذه المزايا إلى دعم الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وتشمل مجموعة واسعة من الخدمات التي تغطي الجوانب الاقتصادية، الصحية، التعليمية، والاجتماعية.

- **الاعتماد المالي (Appropriation):** يشير الاعتماد المالي إلى التفويض الذي تمنحه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية لإنفاق مبلغ معين من المال لغرض محدد، والاعتمادات المالية السنوية يتم إقرارها من خلال قانون الموازنة السنوية.
- **الإنفاق الحكومي (Governmental Expenditures):** هي المبالغ/الأموال التي تقوم الحكومة بصرفها للوفاء بالتزاماتها المختلفة وتحقيق أهدافها القومية.
- **التصنيف الاقتصادي (Economic Classification):** هو تقسيم الاستخدامات والموارد وفقاً لطبيعتها والهدف منها (مرتبات، سلع وخدمات، فوائد دعم ومنح، شراء أصول، سداد قروض، إلخ...)، (ضرائب، منح، مبيعات أصول، اقتراض، إلخ...).
- **التصنيف الوظيفي (Functional Classification):** هو تقسيم المصروفات وفقاً للوظائف التي تستهدف الحكومة تحقيقها (دفاع، أمن، حماية بيئة، إسكان، صحة، تعليم، إلخ...).
- **التصنيف الإداري (Administrative classification):** هو تقسيم المصروفات في جدول يتضمن رأس التصنيف الوظيفي بكافة إدارته التي ستقوم بالصرف، وأفقياً التقسيم الاقتصادي بكافة بنوده وأنواعه وفروعه، وبالتالي يمكن تتبع النفقات بشكل متكامل وأكثر تفصيلاً من خلال هذا التصنيف، ومعرفة الجهة الإدارية المسؤولة عن الصرف.
- **التخصيص (Allocation):** تحديد مبلغ معين من المال لبرنامج أو لغرض معين.
- **دورة الموازنة (Budget Cycle):** الفترة الزمنية التي يتم فيها وضع موازنة الدولة، اعتمادها، وتنفيذها، والمراجعة عليها، وهي مكونة من أربعة مراحل:
 1. مرحلة الصياغة: حيث تضع السلطة التنفيذية مقترح الموازنة.
 2. مناقشة / موافقة: حيث تناقش السلطة التشريعية هذا المقترح، وتعده، وتوافق عليه لتصبح الموازنة معتمدة.
 3. قيد التنفيذ: حيث تقوم الحكومة بتنفيذ أنشطة الموازنة.
 4. مراجعة الحسابات: حيث يقوم ديوان الرقابة المالية والمؤسسات التشريعية بالمراجعة وتقييم النفقات التي تدفع في إطار الموازنة.
- **السنة المالية (Fiscal Year):** مدة 12 شهراً متتالية تقوم خلالها الحكومة بتنفيذ عمليات موازنتها من صرف وتحصيل للاستخدامات والموارد، وتسجيل ذلك محاسبياً، وهذه السنة المالية قد تكون من يناير إلى ديسمبر، أو أي 12 شهراً أخرى متتالية، وفي مصر، تبدأ السنة المالية من يوليو إلى يونيو، وفيما يلي الملامح العامة للقياس والإفصاح عن التكاليف والعوائد المحاسبية والبيئية:

الملامح الأساسية للموازنة العامة:

أولاً: الأسس المالية والمحاسبية لتكلفة الدعم في إعداد الموازنة العامة

- **مفهوم الدعم:** تقوم الحكومة بدعم أسعار عديد من السلع والخدمات إما بصورة ظاهرة أو ضمنية، لتوفر الاحتياجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة، ويقصد بالدعم الظاهر الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة في جانب النفقات بالموازنة العامة، أما الدعم الضمني، فهو يمثل إيرادات عامة

ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة، لكنها تسهم في زيادة العجز بها، مثل دعم أسعار المنتجات البترولية والكهرباء (IPSASB , 2014).

ويرى الباحثون أن تكلفة الدعم تشير إلى التكاليف المالية أو الموارد المستخدمة لتقديم الدعم المالي أو الإداري لأنشطة أو مشاريع معينة، ويتمثل الدعم في توفير الموارد المالية، أو البشرية، أو المواد، أو الخدمات الأخرى التي تساعد في تنفيذ أو تطوير نشاط معين.

ويعتمد تحديد تكلفة الدعم بشكل دقيق على فهم كامل للأنشطة التي يتم دعمها وتحديد جميع العناصر التي تساهم في هذا الدعم.

ويتطلب هذا التحليل استخدام أساليب وتقنيات محاسبية مختلفة لتخصيص التكاليف بشكل صحيح وعادل، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية استراتيجية وفعالة.

■ **تطور منظومة الدعم في الموازنة العامة:** استمرت مصر على استخدام الدعم لفترة طويلة لتخفيف المعاناة المرتبطة بارتفاع الأسعار وتدنى مستويات الدخل عن كاهل المواطنين، حيث تعود بداية الحكومة المصرية في الاعتماد على الدعم كأحد وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية ومساندة الطبقات الفقيرة إلى السنوات التي تلت الحرب العالمية كما أنها تبذل جهوداً كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي، فوفقاً للسياسة الدعم الحالية، تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم.

■ **أهداف سياسة الدعم الحكومي في الموازنة العامة:** تعد سياسات الدعم الحكومي من السياسات الأكثر شيوعاً بين الدول سواء المتقدمة أو الأخذة في النمو، مع تفاوت أهداف هذه السياسات وأساليب تنفيذها؛ هذا فضلاً عن تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية، وتتمثل سياسة الدعم بتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن هذه الأهداف (Ahmed & Bouis, H. E., 2002)

1. إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفئات الفقيرة.

2. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3. تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية

■ **الأسس المالية والمحاسبية لتكلفة الدعم في الموازنة العامة**

1. **مبدأ السنوية:** يشير مبدأ السنوية في موازنة الدعم إلى أن عملية تخطيط الموازنة وتنفيذها تتم بشكل سنوي، لذلك فمبدأ السنوية يشير إلى أن موازنة الدعم يجب أن تتم بشكل سنوي، مما يتيح للكيان الاقتصادي فرصة تقييم وتحليل الأداء المالي وتعديل الأولويات وفقاً للظروف الجديدة على مدار السنة التالية. (Financial Analyst , 2022).

2. **مبدأ شمولية وعمومية الموازنة** يشير إلى ضرورة أن تكون الموازنة العامة شاملة وشمولية، وأن تغطي جميع الأنشطة والعمليات والمصروفات والإيرادات ذات الصلة بأنشطة الكيان الاقتصادي، وهذا المبدأ يعكس فكرة أن الموازنة يجب أن تكون عميقة الصلة بجميع جوانب عمل الكيان الاقتصادي وتشمل كل جوانبه المالية، بحيث تشمل أيضاً التكاليف الثابتة والمتغيرة للإنتاج أو الخدمات، والإيرادات المتوقعة من جميع مصادر الدخل المحتملة.

3. **وحدة الموازنة:** موازنة الدعم تشكل جزءاً من الموازنة العامة للكيان الاقتصادي، وهي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية لدعم أنشطة محددة أو تحقيق أهداف معينة، وبموجب مبدأ وحدة الموازنة، يجب أن تكون موازنة الدعم جزءاً متكاملًا ومتناغمًا من الموازنة العامة، وتشمل جميع الأنشطة والعمليات والمصروفات والإيرادات ذات الصلة (Tamplin, T., 2023).

4. **تحديد الأنشطة المدعومة:** تبدأ عملية موازنة الدعم بتحديد الأنشطة أو المبادرات التي تحتاج إلى دعم مالي، وبعد تحديد الأنشطة المدعومة، يتم تقدير التكاليف المالية المرتبطة بها، بما في ذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة، ويجب أن يتم ذلك بشكل متوازن وفقاً للميزانية المتاحة على أن يتم تقييم النتائج، ومراقبة أداء الأنشطة المدعومة ومراجعة التكاليف والإيرادات بانتظام لضمان تحقيق الأهداف المحددة بكفاءة وفعالية، ويمكن أن يتطلب ذلك إجراء تعديلات في الموازنة عند الضرورة.

ثانياً: التعريف بالحساب الختامي والسياسات المالية والمحاسبية المتبعة لتكلفة الدعم

▪ مفهوم الحسابات الختامية

إن وضع الموازنات العامة والمخطط لها لم يجعل من الحسابات الختامية هي الدليل الرئيس الذي يسير عليه المخطط للموازنة العامة رغم الأهمية الخاصة التي تتمتع بها الحسابات الختامية، لأنها الأرقام الفعلية للموازنة العامة، بل أن المخطط للموازنة العامة جعل من متغيرات أخرى هي الدليل له في وضع الموازنة العامة، بل وجعل متغير الإيرادات النفطية هو الركيزة الأساسية في وضع الموازنة العامة.

إن الاطلاع على الحسابات الختامية وتحليلها، وكذلك الاطلاع على الموازنات العامة وتحليلها في نفس الوقت، له أهمية كبيرة في تحديد وجهة السياسة المالية، حيث يتم تقوية نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، ويسهل ذلك المهمة أمام متخذ القرار الاقتصادي والسياسي في التعرف على سبل النهوض والتنمية واستعادة الفرص الضائعة، وإعطاء دور للحسابات الختامية في رسم قواعد ثابتة للسياسة العامة للدولة، لاسيما في موارد الإنفاق العام والتخصيصات المالية، ومن ثم فإن التخطيط للموازنة العامة، سيساهم في التقدير القريب من الدقة في عملية وضع الموازنة العامة، كما إن الحسابات الختامية توضح مدى اقتراب الدولة من تحقيق أهدافها المرسومة من خلال زاوية الموازنة العامة.

▪ **مفهوم السياسات المالية والمحاسبية لتكلفة الدعم:** تُعرف السياسات المحاسبية بالأساليب الدقيقة التي تستخدمها الشركات لإنشاء قوائمها المالية، وتشمل: أنظمة القياس وطرق المحاسبة وبروتوكولات العرض والإفصاح وإجراءات تقديم التقارير وغيرها، وتختلف المبادئ المحاسبية عن السياسات المحاسبية في أن المبادئ المحاسبية هي قواعد وإرشادات محاسبية أما السياسات المحاسبية فتعني مدى التزام الشركة وامتثالها لتلك القواعد.

▪ **دور السياسات المالية والمحاسبية في إعداد الحسابات الختامية:** إن السياسات المحاسبية ضرورية لضمان الاتساق والدقة في التقارير المالية، حيث إنها توفر إطاراً لتسجيل المعاملات المالية والإبلاغ عنها وتساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة، ويتم استخدام السياسات المحاسبية لتحديد كيفية التعرف على المعلومات المالية وقياسها والإبلاغ عنها، وتعتبر هذه السياسات ضرورية لإعداد بيانات مالية موثوقة وذات صلة وقابلة للمقارنة (Department, 2022). ويرى الباحثون أن السياسات المالية والمحاسبية المتبعة لتكلفة الدعم تشكل إطاراً حيوياً لتحديد وتسجيل تكاليف تقديم الدعم بدقة وشفافية، وتشمل تعريف الأنشطة المدعومة، وتقدير التكاليف بدقة، وتوجيه الدعم بكفاءة، وتسجيل التكاليف بشكل صحيح، والمراقبة والتقييم المستمر.

ثالثاً : الحماية البيئية والعدالة الاجتماعية للدعم في الموازنة العامة وفاعلية تحقيق أهداف الدعم: بشكل عام، يلعب الدعم دوراً هاماً في تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية، ولكن يجب أن يتم تنفيذه بطريقة فعالة ومستدامة لضمان تحقيق أهدافه بشكل فعال، فمثلاً قامت مصر بوضع خطة لإعادة هيكلة منظومة الدعم بالكامل لضمان وصوله إلى مستحقيه من جهة، وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة من جهة أخرى وتمثلت خطوات إصلاح منظومة الدعم في تعديل مخصصات الدعم، وبصفة خاصة من خلال تخفيض مخصصات الدعم العيني مقابل التوسع في تقديم المزايا الاجتماعية في صورة الدعم النقدي (رفعت، أسماء، 2022).

▪ هيكل الإنفاق الاجتماعي للدعم في الموازنة العامة وأهدافه

يحتل الإنفاق الاجتماعي الباب الرابع من الموازنة العامة للدولة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية"، وتنقسم مخصصات باب الدعم إلى ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في: الدعم العيني، والمنح، والمزايا الاجتماعية (الدعم النقدي)، ويتوزع إجمالي الدعم بين خمسة أنواع مختلفة، تتمثل في: الدعم السلمي، والدعم والمنح للخدمات الاجتماعية، والدعم والمنح للخدمات الاقتصادية، والدعم والمنح لمجالات التنمية، والاعتمادات الإجمالية واحتياطات الدعم، وينقسم الدعم السلمي إلى دعم السلع التموينية، ودعم المزارعين، ودعم المواد البترولية، ودعم الكهرباء، ودعم الأدوية وألبان الأطفال، ودعم شركات المياه.

وتكمن الفلسفة وراء تقديم الدعم في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، منها تقليص التفاوت في مستويات الدخل، وحماية محدودي الدخل، وضمان حصولهم على السلع والخدمات الأساسية، مع مراعاة عدم الإخلال بمعدلات عجز الموازن، وبالرغم من أهمية الأهداف التي وضع لأجلها نظام الدعم، إلا أن الاستمرار في سياسة الدعم السلمي لعقود طويلة ترتب عليه عدد من التداعيات السلبية، مثل تشجيع وزيادة استهلاك السلع التي يشملها الدعم لجميع المواطنين المشمولين بالدعم دون مراعاة التغيرات المحتملة في مستويات المعيشة، مع إقبال الموازنة العامة للدولة بزيادة النفقات، مما ترتب عليه زيادة معدلات عجز الموازنة؛ الأمر الذي استلزم ضرورة دراسة سياسات تخفيض أو إلغاء الدعم مع مراعاة عدم المساس بحقوق مستحقي الدعم من الطبقات الفقيرة، ويوضح الجدول رقم (1) الدعم والمنح والمساعدات الحكومية من العام المالي 2015/2014 حتى العام المالي 2020/2019:

جدول رقم (1): الدعم والمنح والمساعدات الحكومية

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	العام
8.2%	198,570	2014/2015
7.4%	201,024	2015/2016
8%	276,719	2016/2017
7.4%	329,379	2017/2018
6%	328,291	2018/2019
5.9%	327,699	2019/2020

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على تقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية وتجدر الإشارة إلى أن الفترة التي شرعت فيها الحكومة في رفع دعم الطاقة، والتي تراكبت مع تعويم الجنيه، كانت فترة صعبة على الفقراء؛ حيث تخطت فيها معدلات التضخم 30%، وذلك في منتصف عام 2017؛ وهو ما يعني غلاء الأسعار، وزيادة الضغوط على كل فئات المجتمع، وبالأخص الفقراء والمهمشين؛ لذا كان من الطبيعي أن تتجه الدولة لزيادة مخصصات الدعم زيادة حقيقية، أي كنسبة من الناتج المحلي، ذلك الدعم الذي يعد الهدف منه بالأساس دعم الطبقات الأقل دخلاً في المجتمع، لكن ذلك لم يحدث (أحمد عباس، 2020).

■ **تقييم سياسة الدعم:** نطرح في هذا الجزء من الدراسة بديلين لتطوير سياسة الدعم في مصر، ثم نحدد أيهما أكثر ملاءمة لمصر، **يتعلق البديل الأول** بإصلاح سياسة الدعم الحالية من خلال مجموعة من المقترحات لرفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، أما **البديل الثاني** فهو التحول من سياسة الدعم السعري الحالية إلى سياسة الدعم النقدي المشروط لمساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل على الاستثمار في تعليم أفرادها وتحسين حالتهم الصحية، مما يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري والارتقاء بنوعية الحياة. ويتطلب ذلك تحقيق مزيد من كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحالية في مصر وجعل الإنفاق العام على الدعم أكثر عدالة وكفاءة ومن ثم أكثر فعالية (حلمي، 2015).

وتشير التجارب الدولية إلى وجود آليات متعددة لتحديد المستحقين للدعم بناءً على دخل الأسرة أو مؤشرات تقريبية تدل على دخل أو إنفاق الأسرة وتساعد في تحديد مستوى معيشتها، وجدير بالذكر أنه كلما كانت الآليات المستخدمة لاستهداف الفقراء ومحدودي الدخل دقيقة، زادت تكاليفها المالية والإدارية ورغم وجود العديد من الآليات لتحديد المواطنين الأكثر احتياجاً للدعم، يتم في معظم الدول استخدام آليات متعددة في نفس الوقت. وتشير الدراسات الدولية إلى وجود 122 برنامج دعم في 48 دولة، وتبين أن 74 برنامجاً يعتمد على استخدام عدة آليات للاستهداف.

وبناءً على ذلك، يبدو أن النهج الأكثر ملاءمة لمصر عملياً هو استخدام مزيج من الآليات المتميزة بتكاليف مالية وإدارية واجتماعية منخفضة نسبياً، مع الاستفادة من مستوى مقبول من القبول السياسي واللامركزية في توزيع الدعم لصالح المواطنين في المناطق الأكثر احتياجاً، وتعتمد هذه الآليات بشكل خاص على الاستهداف الجغرافي والخصائص الديموجرافية للأسر والاستهداف الذاتي.

■ **تغيير تركيبة السلع المدعومة:** هناك أدلة عديدة تشير إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية لسياسة الدعم السعري الحالية، ويتضمن ذلك التدهور في صيانة بعض المساكن المخصصة بسبب الانخفاض الحاد في الإيجارات، مما يعرض سلامة وأمن المواطنين للخطر، بالإضافة إلى تآكل الثروة العقارية، كما أن نظام التعليم يشهد زيادة في أعداد الخريجين على حساب جودة التعليم المقدم، مما يؤدي إلى تحيز السياسة الحالية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

وتبدو الفئات السكانية الحضرية تستفيد أكثر من الفئات الريفية من سياسة الدعم الحالية، ويتلقى سكان الوجه البحري نصيباً أكبر منها مقارنة بالسكان في الصعيد، وعدم وصول الدعم إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً له، وتسريه لغير المستحقين، مما يؤدي إلى نقص العدالة الاجتماعية.

المشكلات المحاسبية لمعالجة مصروفات الدعم وأثرها على تحقيق الحماية الاجتماعية والبيئية

أولاً: طرق وأساليب تقدير موازنة الدعم ضمن تقديرات الموازنة العامة

■ **متطلبات تقدير موازنة الدعم في الموازنة العامة**

1. **توافر البيانات:** يعتبر أحد العوامل الأساسية في عملية تقدير موازنة الدعم والمنح في الموازنة العامة.
2. **فهم المتطلبات والأولويات:** يجب على القائمين على القرار فهم جيد لمتطلبات وأولويات الحكومة والمجتمع، وضمان أن الموارد المالية تُوجه بشكل فعال نحو تلبية تلك الاحتياجات، هذا يتطلب التواصل المستمر مع الجهات ذات الصلة وفهم عميق لاحتياجات السكان والقضايا الاقتصادية والاجتماعية المحيطة (Diegert, M., 2023).

3. **الشفافية والمساءلة:** تعدان عوامل أساسية لضمان نجاح عملية تقدير موازنة الدعم والمنح، ويجب أن تكون عملية التقدير مفتوحة وشفافة لضمان ثقة الجمهور والشفافية في استخدام الموارد العامة كما يجب أن تكون هناك آليات فعالة للمساءلة لضمان تحقيق النتائج المتوقعة وتحقيق الفعالية والكفاءة (GrantWatch, 2023).

4. **التنسيق والتعاون:** حيث يعتبران جوهريين في عملية تقدير موازنة الدعم، ويتطلب ذلك التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة، بما في ذلك الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين.

5. **التحليل والتقييم:** يلعبان دوراً حيوياً في تقدير موازنة الدعم والمنح، ويجب أن يتم إجراء تحليل دقيق للاحتياجات والتحديات والفرص المتاحة، بالإضافة إلى تقييم فعال لكفاءة استخدام الموارد والنتائج المحققة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

6. **الاستدامة المالية:** تعد مطلباً حاسماً في عملية تقدير موازنة الدعم والمنح، ويجب أن يكون التمويل مستداماً مالياً على المدى الطويل، مع النظر في الآثار المالية على المدى الطويل وضمان استمرارية التمويل لتحقيق الأهداف المحددة وتحقيق التنمية المستدامة.

▪ **طرق تقدير موازنة الدعم:** عندما يتعلق الأمر بتقدير الدعم، من الضروري أن يُؤخذ في الاعتبار ما تم الاتفاق عليه بين وزارة التعاون الدولي والجهات المانحة وذلك في حالة تلقي الدعم، ويتعلق هذا بأية شروط أو تعهدات تم تحديدها في اتفاقية المنحة، بما في ذلك المدة الزمنية، والمبالغ المالية، والأهداف المحددة لاستخدام الأموال، ويجب أيضاً فصل ما هو مخصص من هذه المنح لتمويل الاستثمارات عما هو مخصص لتمويل التزامات أخرى.

ويجب أن يتم تقدير المنح بعناية لضمان استخدام الأموال بفعالية وفقاً للأهداف المحددة والشروط المتفق عليها مع الجهات المانحة، ويتطلب ذلك فهماً دقيقاً للاتفاقيات والشروط المتعلقة بالمنحة، وتقديراً دقيقاً للموارد المتاحة وتوجيهها بشكل مناسب لتحقيق الأهداف المرجوة (عبد القادر، 2019).

وتتضمن تقديرات هذا الباب جوانب متعددة تتعلق بتوزيع الدعم المخصص في الموازنة العامة للدولة والجهات المستفيدة منه، مع توضيح الفروق بين المساعدات النقدية والعينية.

وتقوم هذه التقديرات بتحليل وتقييم توزيع الدعم المالي والاجتماعي في الميزانية العامة، وتوضيح الأهداف والغايات التي يتم تحقيقها من خلال هذه التوزيعات.

ثانياً: طرق الإثبات والمعالجة المحاسبية لمصروفات الدعم بالحساب الختامي: يتطلب توفير الدعم في إطار الموازنة العامة للدولة معالجة محاسبية دقيقة وفعالة لضمان توجيه الموارد المالية بشكل صحيح واستخدامها بكفاءة كما تُعد مصروفات الدعم جزءاً هاماً من الموازنة العامة، حيث تمثل تكاليف تقديم الخدمات الأساسية والإعانات للفئات المستحقة في المجتمع.

▪ **المعالجة المحاسبية لمصروفات الدعم في الموازنة العامة للدولة تشمل عدة خطوات ومراحل (السيد، 2022):**

1. **تقدير التكاليف:** يتم تقدير تكاليف تقديم الدعم بشكل دقيق، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب المالية والموارد المطلوبة لتنفيذ السياسات والبرامج التي تقدم الدعم.

2. **تحديد الأنشطة والبرامج:** يتم تحديد الأنشطة والبرامج التي تستحق التمويل من خلال الموازنة العامة، مثل دعم الغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، وغيرها.

3. **التخصيص المالي:** تتم عملية تخصيص الموارد المالية لكل برنامج دعم وفقاً لأولويات الحكومة واحتياجات المجتمع، مع ضمان توفير الاعتمادات المالية الكافية لتنفيذ البرامج بشكل كامل.

4. تسجيل المعاملات المالية: يتم تسجيل جميع المعاملات المالية المتعلقة بمصروفات الدعم في السجلات المحاسبية الخاصة بالدولة، مع توثيق كل تفاصيل الصرف والاستلام.
5. المراقبة والتقييم: تتم مراقبة وتقييم أداء برامج الدعم المالي بانتظام، لضمان كفاءة استخدام الموارد وتحقيق النتائج المرجوة بأقل تكلفة ممكنة.
6. التقارير المالية: يتم إعداد التقارير المالية الدورية للكشف عن تكاليف وإيرادات برامج الدعم، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المستقبلية بشأن تخصيص الموارد المالية.
- وتتطلب المعالجة المحاسبية لمصروفات الدعم في الموازنة العامة للدولة تخطيطاً دقيقاً وتنفيذاً فعالاً لضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة وفاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.
- ويرى الباحثون: أن مفهوم الدعم يتضمن مجموعة متنوعة من الإجراءات والسياسات، ومن بين أشهر أنواع الدعم نجد:
- الدعم المالي المباشر: وهو الدعم الذي يتم تقديمه على شكل تحويلات نقدية مباشرة.
 - الدعم السلعي: ويتضمن توفير سلع وخدمات أساسية بأسعار منخفضة أو مدعومة.
 - الدعم الضريبي والجمركي: ويشمل تخفيض الضرائب أو الرسوم الجمركية على بعض المنتجات الأساسية لتخفيف العبء المالي على المستهلكين.
 - الدعم في مجال التعليم والصحة: ويتمثل في توفير التعليم والخدمات الصحية بتكلفة منخفضة أو مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.
 - الدعم للقطاع الزراعي: ويتمثل في توفير الدعم المالي أو التقني للمزارعين والمنتجين الزراعيين لتحسين إنتاجهم وزيادة كفاءتهم.
- ويتم السداد في الوحدات الحكومية من خلال إصدار أوامر دفع إلكترونية بالقيد التالي:

XX	من د/ الاستخدامات (حسب نوع المصروف)
XX	إلى د/ أوامر الدفع الصادرة

وتتم تسوية أوامر الدفع بالقيد التالي:

XX	من د/ أوامر الدفع الصادرة
XX	إلى د/ الوحدة الحسابية المركزية

المعالجة المحاسبية لمصروفات الدعم في ظل المعيار المحاسبي الدولي

أشار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين أن المعيار الدولي رقم 20 يشير إلى أنه لا يوجد تأثير على الطريقة المحاسبية التي يجب استخدامها عند استلام الدعم الحكومي، وبالتالي يتم المحاسبة على الدعم بنفس الطريقة سواء تم استلامها نقدًا أو كانت تخفيضًا لالتزامات تجاه الحكومة، وهناك منهجان لمعالجة الدعم الحكومي محاسبياً (حسب الله، 2018):

1. منهج رأس المال: حيث يتم الاعتراف بالدعم الحكومي في قائمة المركز المالي وتسجيلها مباشرةً إلى حقوق الملكية.
2. منهج الدخل: حيث يتم الاعتراف بالدعم في قائمة الدخل كربح أو خسارة في السنة المالية التي تم الاستفادة منها أو لعدة سنوات.

وقد ذكر ماغنوس وآخرون أن المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 لا يوجه بشكل كبير نحو منهج رأس المال، الذي يقيد الدعم على حساب حقوق الملكية مباشرة، وبدلاً من ذلك، يدعم المعيار منهج الدخل للاعتراف بالدعم الحكومي، حيث يُشدد على ضرورة اعتبار الدعم الحكومي كدخل على أساس منتظم ومعقول على مدى الفترة المالية اللازمة لمطابقة المنحة بالتكاليف المرتبطة بها، وفي إطار مبدأ الحيطة والحذر، يؤكد المعيار على عدم قيد المنحة الحكومية على حقوق الملكية مباشرة.

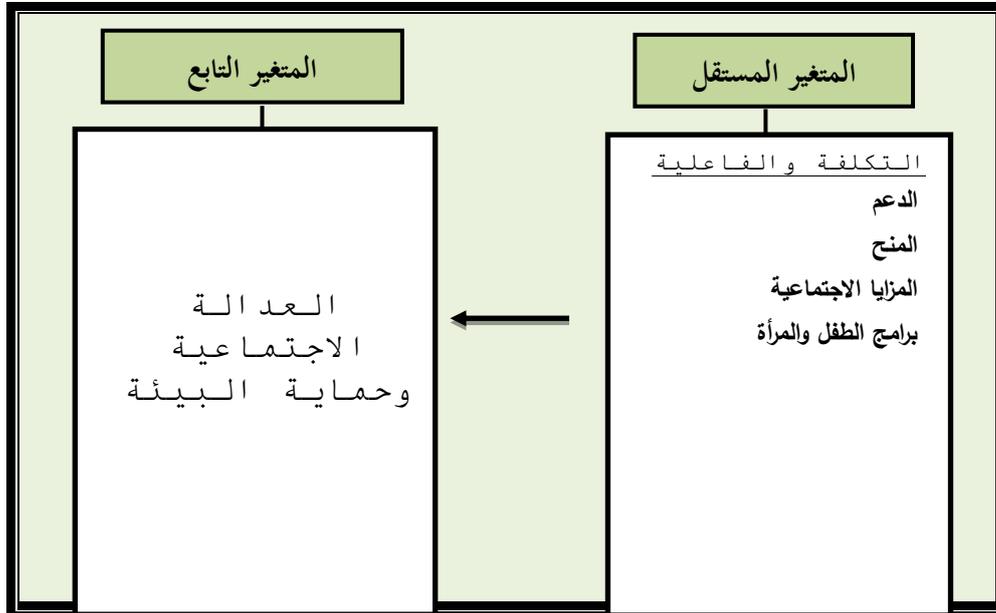
ثاناً: بيان طرق الإفصاح المحاسبي عن مصروفات الدعم على برامج الحماية الاجتماعية والبيئية المخططة بالموازنة

- **الإفصاح المحاسبي عن المنح والمساعدات:** يتم الإفصاح عن الجهة المانحة والتاريخ والموارد الممنوحة بشكل تفصيلي (IAS, 2010) من خلال الآتي:
 - الإفصاح عن تفاصيل اتفاقية المنح وتبويب كل نوع من مع إدراج نسخة من اتفاقية المنح، ويتم الإفصاح عن البنود الاشتراكية المتعلقة بالمنح وكيف يتم إنجازها وهل الوحدة قادرة على الالتزام بها وهل التزمت فعلاً.
 - الإفصاح عن جميع أنواع المنح والمساعدات بشكل تفصيلي معزز بوثائق ومستندات كإفصاح عن قيمة القرض المتنازل عنه والتعهدات بقيمتها والجهة المقدمة لها.
 - الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة للقياس وطرق الإثبات والإفصاح عن الشروط أو القيود التي لم يتم الالتزام بها مع إدراج نسخة من التقارير المالية.
 - الإفصاح عن المساعدات وفق طبيعتها ونطاقها فضلاً عن قيمتها وتأثيرها، والإفصاح عن القيمة العادلة لتلك المساعدات التي لم يتم إثباتها كإيراد.
- لذا يمكن القول إن الإفصاح المحاسبي عن المنح والمساعدات بالاستناد إلى IPSAS يعد عرض عادل ومنصف للمعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية ومرفقاتها (حسب الله، 2018).
- ويُظهر المعيار المحاسبي المصري رقم 12 التزاماً بنفس الإجراءات المتبعة من قبل المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 فيما يتعلق بالإفصاح عن الدعم الحكومي، وتشمل هذه الإجراءات:
 1. **السياسات المحاسبية:** يُفصح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بالدعم الحكومي، بما في ذلك طرق عرض الدعم الحكومي.
 2. **مقدار وطبيعة الدعم الحكومي:** يُفصح عن مقدار وطبيعة الدعم الحكومي التي تم إدراجها في القوائم المالية، مع الإفصاح عن أشكال المساعدات الحكومية الأخرى التي استفادت منها الوحدة الاقتصادية.
 3. **الالتزامات والشروط:** يُفصح عن الالتزامات والشروط التي لا تقدر الوحدة الاقتصادية على تنفيذها، وأي ظروف محتملة متعلقة بالمساعدات التي تم إثباتها في السجلات المحاسبية.
- وبهذا الشكل، يتطابق المعيار المحاسبي المصري رقم 12 مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 في متطلبات الإفصاح المتعلقة بالدعم الحكومي.

نموذج التكلفة والفاعلية للدعم في الموازنة العامة: ان نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم في الموازنة العامة هو إطار تقديري وتقييمي تستخدمه الحكومات والمنظمات العامة لتحليل كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لتحقيق الأهداف المحددة بطريقة فعالة ومؤثرة، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا النموذج في تحقيق أقصى قدر من النتائج المرجوة باستخدام أقل كمية من الموارد المالية الممكنة.

ويعتمد هذا النموذج على توازن بين تحقيق الأهداف واستخدام الموارد بكفاءة للحد من التبذير وتحسين فعالية النفقات العامة، وفي هذا النموذج يتم تحديد التكاليف المرتبطة بتقديم الدعم والمنح، ويتم قياس فعالية هذا الدعم من خلال تقييم النتائج التي تحققت بفعله.

ويجسد نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم في الموازنة العامة نهجاً منهجياً يعتمد على البيانات والتحليل لتحقيق أفضل قيمة ممكنة من النفقات العامة وتحسين توجيه الموارد المالية نحو الأولويات الحكومية. أولاً: نموذج الدراسة: يوضح الشكل التالي نموذج للدراسة الحالية، كما يلي:



المصدر: إعداد الباحثون باستناد إلى الدراسات السابقة والإطار النظري

ثانياً: تحليل التكلفة المرتبطة بتقديم الدعم في الموازنة العامة: يمثل نموذج التكلفة للدعم في الموازنة العامة نهج استراتيجي يعتمد على القادة الحكوميين لضمان استخدام المساعدات المالية بطريقة فعالة وكفؤة، ويتألف هذا النموذج من عدة خطوات مهمة، تتضمن:

- **تحديد الأهداف:** يعد الخطوة الأولى والأساسية في نموذج التكلفة للدعم في الموازنة العامة، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق أهداف محددة تعكس الاحتياجات والأولويات الحكومية، وتتنوع الأهداف التي يمكن تحديدها بموجب هذا النموذج وتعتمد على السياسات الحكومية واحتياجات المجتمع (Morgan, D. F., & Guillaumon, S, 2022).
- **تحديد التكلفة:** يشمل ذلك تحديد الميزانية المخصصة للدعم والمنح، بالإضافة إلى أي موارد مالية إضافية يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية مثل القروض أو التمويل الدولي، ثم تحديد التكاليف المالية المتوقعة لتحقيق

كل هدف بشكل فعال، وتتضمن هذه الخطوة أيضاً توقع التكاليف المستقبلية وتقدير الزيادات المحتملة في التكاليف مع مرور الوقت.

- **تقييم النتائج:** لتحديد مدى فعالية هذا الدعم وتحقيق الأهداف المحددة، ويتضمن ذلك عملية تقييم شاملة للتحقق من مدى تحقق النتائج المتوقعة والمستهدفة من البرامج والمشاريع التي تم دعمها.
- **عملية التقييم بتحليل البيانات** والمعلومات المتاحة لتقدير النتائج المحققة وتقييم أداء البرامج بالمقارنة مع الأهداف المحددة، ويتم أيضاً تقديم تحليل شامل للعوامل التي قد تؤثر على النتائج المحققة، بما في ذلك العوامل الخارجية والداخلية والتحديات التي واجهت تنفيذ البرامج، وبناءً على هذا التحليل، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح العيوب وتعزيز النقاط القوية في البرامج وتحسين تنفيذها في المستقبل، ويعتبر تقييم النتائج جزءاً أساسياً من عملية إدارة الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث يساعد في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتحسين لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتحقيق أهداف البرامج بشكل فعال ومستدام.
- **تحسين العملية:** بناءً على التقييم والنتائج المحققة، يتم تحديد الطرق والإجراءات التي يمكن تحسينها لجعل العملية العامة لتقديم الدعم أكثر فعالية في المستقبل، حيث يتم توجيه الجهود نحو تحسين الأداء وزيادة كفاءة استخدام الموارد المالية وتحسين تحقيق الأهداف المحددة.

ثالثاً: أدوات تقييم الفاعلية المستخدمة في نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم: هناك عدة أدوات تستخدم لتقييم الفاعلية في نموذج (التكلفة - الفاعلية) للدعم:

1. **تحليل التكلفة-الفاعلية (CEA):** يُعتبر هذا الأسلوب أحد الأدوات الأساسية في تقييم الفاعلية في نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم في الموازنة العامة، ويستخدم تحليل التكلفة-الفاعلية لمقارنة التكاليف المرتبطة بالدعم بالنتائج المحققة، ويساعد هذا التحليل في تحديد الخبرات الأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المحددة، ويُمكن المنظمات من توجيه الموارد المالية بشكل أفضل. (O'Mahony, J. F, 2020).
2. **الميزانية القائمة على الأداء:** يهدف هذا النموذج إلى تحسين كفاءة وفعالية استخدام الموارد المالية في القطاع العام، وذلك من خلال ربط التمويل بالنتائج المحققة، يُشجع على تحقيق الكفاءة والتركيز على تحقيق الأهداف بطريقة مستدامة، مما يُمكن المنظمات من تحقيق نتائج أفضل بأقل تكاليف (Ten Haaf, 2021).
3. **جهد الحد من التكاليف:** يُقدم هذا النموذج إطاراً للحكومات والمنظمات لتحقيق التحسينات في الكفاءة والفاعلية بدون الحاجة إلى تخفيضات كبيرة في الميزانيات، ويُشجع على البحث عن الطرق الفعالة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، مما يُمكن من تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل (Smith, H., 2020).
4. **أدوات التكلفة:** تُعد أدوات التكلفة أدواتاً أساسية لتقدير وتحليل التكاليف المرتبطة بالدعم والمنح في الموازنة العامة، ومن خلال تحديد التكاليف، يُمكن للمنظمات تخطيط استخدام الموارد المالية بكفاءة، مما يُسهم في تحقيق الأهداف المحددة بطريقة فعالة ومتوازنة (Neugebauer S, 2016).

رابعاً: التحديات والعوامل التي تؤثر على تنفيذ نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم في الموازنة العامة: إن تنفيذ نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم في الموازنة العامة يمكن أن يتأثر بعدة عوامل وتحديات منها:

- **توافر البيانات الدقيقة والمحدثة (Alqahtani A, 2016)**، ويعتبر أمراً بالغ الأهمية في الموازنة العامة والدعم، حيث يلعب تحليل التكلفة الفعالة دوراً حيوياً، ومن جانب آخر، يتطلب تنفيذ نموذج (التكلفة-الفاعلية) مستوى من

- المعرفة والخبرة، وفي الموازنة العامة وتقديم الدعم، قد يواجه القادة الحكوميون تحديات في فهم وتطبيق هذا النموذج بشكل صحيح، مما يجعل الإدراك الكافي للمعرفة والخبرة أمراً ضرورياً لضمان نجاح تنفيذه.
- **تأثير الإطار السياسي والتنظيمي على تنفيذ نموذج (التكلفة-الفعالة)** يمكن أن يكون ملحوظاً في الموازنة العامة وتقديم الدعم، فقد تكون وجود سياسات وقوانين محددة مساعدة في تيسير عملية التنفيذ، بينما قد تعوق عدم وجودها تلك العملية.
- **قيود الميزانية والشك** يمكن أن تعيق عملية تنفيذ نموذج (التكلفة-الفاعلية) للدعم في الموازنة العامة على الرغم من أن هذه العوامل قد لا تؤثر بشكل كبير على التنفيذ، إلا أنها قد تشكل تحديات إضافية يجب مواجهتها ونجاولها، وأخيراً، بنية تحتية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤثر على تنفيذ نموذج التكلفة الفعالة في الموازنة العامة وتقديم الدعم، فبنية تحتية قوية ومتطورة يمكن أن تسهل عملية التنفيذ، بينما قد تعوق البنية التحتية الضعيفة هذه العملية. (Kenno, 2017)
- الدراسة القياسية:**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم أفضل لكيفية توزيع الموارد وتأثيرها على المجتمع المصري من خلال استعراض البيانات المتعلقة بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مصر، وتحليل التغيرات والاتجاهات في هذه المجالات على مر الزمن، مع التركيز على مخصصات الدعم للمؤسسات المالية وغير المالية، ودعم الطفل والمرأة، بالإضافة إلى مخصصات الحماية الاجتماعية وحماية البيئة، كما سيتم إلقاء الضوء على إجمالي الإنفاق العائلي وفقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية، وإجمالي مصادر الدخل السنوي العائلي وفقاً لمصادر الدخل الرئيسية.

جدول رقم (2): قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

(الأرقام بالمليون)

السنة	الدعم	المنح	المزايا الاجتماعية	معدل التغير
2009/2008	93,830	42,13	41,936	Nan
2010/2009	93,570	4,380	22,778	-14.35%
2011/2010	111,211	5,319	30,190	21.46%
2012/2011	134,963	5,305	33,339	21.46%
2013/2012	170.80	5.01	41,405	25.16%
2014/2013	187.66	5.19	52,760	25.16%
2015/2014	150,198	6,211	66,299	-9.29%
2016/2015	138,724	7,806	73,852	-1.04%
2017/2016	243,538	6,713	104,271	60.97%
2018/2019	203,657	6,738	235,067	25.65%
2020/2019	132,677	10,266	107,025	-43.94%
2021/2020	121,531	11,391	129,889	5.14%
2022/2021	181,296	9,004	153,074	30.68%
2023/2022	275,847	177,431	127,078	69.08%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية.

ويظهر الجدول تحليلاً شاملاً لمخصصات مصر في مجالات المزايا الاجتماعية، المنح، والدعم من عام 2008 إلى 2023، ويمكن ملاحظة التغيرات الكبيرة في المخصصات عبر السنوات، مما يعكس التوجهات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة، وقد شهدت المزايا الاجتماعية زيادة ملحوظة في بعض السنوات، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الأمان الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

جدول رقم (3): مخصصات مصر في دعم المؤسسات المالية وغير المالية

(الأرقام بالمليون)

السنة	الدعم لمؤسسات مالية	الدعم لمؤسسات غير مالية	معدل التغير
2008/2009	2645	91185	Nan
2009/2010	2354	91216	-0.28%
2010/2011	2895	10.316	18.85%
2011/2012	3078	131885	21.36%
2012/2013	18221	168978	38.70%
2013/2014	1527	186132	0.25%
2014/2015	1600	190000	2.10%
2015/2016	1700	195000	2.66%
2016/2017	1800	200000	2.59%
2017/2018	1900	205000	2.53%
2018/2019	2000	210000	2.46%
2019/2020	930	41113	-80.17%
2020/2021	972	37748	-7.90%
2021/2022	8234	174539	372.04%
2022/2023	9000	180000	3.41%
2023/2024	9500	185000	2.91%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية ويظهر الجدول تحليلاً مخصصات مصر في دعم المؤسسات المالية وغير المالية من عام 2008 إلى 2024، ويمكن ملاحظة التغيرات الكبيرة في المخصصات عبر السنوات، مما يعكس التوجهات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة.

كما يلاحظ من الجدول ان معدل التغير يمثل نسبة التغير السنوي في مخصصات الدعم للمؤسسات المالية وغير المالية، ويمكن ملاحظة أن معدل التغير يتفاوت بشكل كبير عبر السنوات، مما يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة.

جدول رقم (4): مخصصات مصر في دعم المؤسسات غير المالية

(الأرقام بالمليون)

السنة	دعم السلع التمويينية	دعم الإنتاج الصناعي	دعم تنشيط الصادرات	دعم نقل الركاب	التأمين الصحي والأدوية	دعم تنمية الصعيد	أخرى	معدل التغيير
2008/2009	21,072	700	4,220	567	398.6	0	1,381.04	-
2009/2010	16,819	400	3,316	732	312.49	0	2,750.88	-20.17%
2010/2011	32,743	300	3,213	870.8	314.19	0	1,819.28	94.66%
2011/2012	30,282	750	2,595	1,090.11	472.5	0	1,457.54	-7.52%
2012/2013	32,551	241.1	3,067	1,236.687	457.98	0	2,000.49	7.50%
2013/2014	35,493	1,566.6	3,072	1,434	795.77	0	3,685.54	9.05%
2014/2015	25,000	1,000	3,000	1,000	500	0	2,000	-29.57%
2015/2016	27,000	1,200	3,800	1,100	600	0	2,500	8.00%
2016/2017	30,000	1,500	4,000	1,200	700	0	3,000	11.11%
2017/2018	32,000	1,700	4,500	1,300	800	0	3,500	6.67%
2018/2019	87,575	100,732	3,656,7	1,850.0	2,123,4	0	6,241,4	9.38%
2019/2020	80,567	18,676,3	5,682,3	1,850	2,141,3	200	20,934,	-99.77%
2020/2021	84,487	-	7,000	1,800	3,600	250	8,626	-17.5%
2021/2022	96,805	59,829	2,528	1,848	1,413	240	11,171	226.72%
2022/2023	122,111	1175	-	1,901	1872	294.6	9,916	%10.27
2023/2024	133,278	6,834	-	2,228	3,353	4,556	14,287	%35.82

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية.

الجدول يظهر تقلبات كبيرة في الدعم الحكومي للعديد من المجالات على مدار السنوات، مع تسجيل معدلات تغيير متفاوتة بشكل لافت، فعلى سبيل المثال في عام 2010/2009، انخفض الدعم في بعض القطاعات بنسبة كبيرة مثل دعم السلع التمويينية (بنسبة -20.17%)، وفي الوقت نفسه سجلت بعض القطاعات مثل "دعم الإنتاج الصناعي" ارتفاعاً طفيفاً، مما يعكس حالة من التقلبات الاقتصادية والمالية التي أثرت في قرارات الحكومة، كما لاحظنا أن معدلات التغيير في عام 2021/2020 شهدت انخفاضاً كبيراً في العديد من القطاعات مثل "دعم السلع التمويينية" (بنسبة -99.77%)، وهو ما يعكس تأثير الأزمة الاقتصادية أو تغييرات في السياسات المالية التي اتبعتها الدولة في تلك الفترة، كما سجلت بعض القطاعات زيادات ملحوظة في الدعم مثل "دعم تنشيط الصادرات" و"دعم نقل الركاب"، مما يشير إلى تركيز الحكومة على بعض المجالات الأكثر أهمية لتشجيع النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، فإن الجدول يظهر أيضاً أن الدعم الحكومي في بعض القطاعات شهد زيادات ملحوظة في السنوات التالية، على سبيل المثال، في عام 2022/2021، سجل دعم السلع التمويينية ارتفاعاً كبيراً بنسبة 226.72%، وهو ما يعكس ربما التركيز الحكومي على دعم الأسر والمواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. وفي الوقت نفسه، يمكن ملاحظة أن بعض القطاعات مثل "دعم الإنتاج الصناعي" و"دعم تنشيط الصادرات" قد شهدت تذبذباً في معدلات الدعم على مدار السنوات، مما يعكس التغييرات في الأولويات الاقتصادية والسياسية.

جدول رقم (5): مخصصات مصر في دعم المؤسسات المالية

(الأرقام بالمليون)

السنة	دعم فائدة القروض الميسرة	دعم إسكان محدودي الدخل	أخري	معدل التغير
2008/2009	845	1050	750	-
2009/2010	203	1400	750	-75.93%
2010/2011	204	1552	750	190.97%
2011/2012	828	1500	750	39.82%
2012/2013	722	350	750	-12.82%
2013/2014	695	82	750	-3.72%
2014/2015	800	100	750	15.06%
2015/2016	850	150	750	6.25%
2016/2017	85	200	750	-90%
2017/2018	124.4	250	760	46.35%
2018/2019	128.9	0	1350	3.62%
2019/2020	280	1424	923	117.29%
2020/2021	360	5700	5926	28.57%
2021/2022	260	2048	5930	-27.78%
2022/2023	231	4350	4294	-11.15%
2023/2024	202	10237	980	-12.55%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية.

يوضح الجدول تغيرات مخصصات الدعم في مصر بين دعم فائدة القروض الميسرة، دعم إسكان محدودي الدخل، ودعم "أخرى" من 2008 إلى 2024، ويظهر أن هناك تقلبات ملحوظة في هذه المخصصات، حيث شهد دعم القروض الميسرة تنديباً كبيراً، في حين أن دعم إسكان محدودي الدخل شهد تراجعاً ملحوظة في بعض السنوات مثل 2013/2012 و 2014/2013، وانعدم في عام 2019/2018 إلا أن هناك زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى اهتمام متزايد بتوفير سكن مناسب للفئات ذات الدخل المحدود، أما دعم "أخرى" فقد ظل ثابتاً تقريباً، مع بعض الزيادات الطفيفة في بعض السنوات، حتى عام 2020/2019، ثم حقق تزايداً ملحوظاً بدء من عام 2021/2020.

أن معدل التغير في الجدول يظهر تقلبات كبيرة في مخصصات الدعم على مدار السنوات، مما يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة، فعلى سبيل المثال كانت هناك زيادة ضخمة في دعم القروض الميسرة في 2022/2021 بلغت 238.7%، بينما شهدت بعض السنوات الأخرى تراجعاً حاداً مثل عام 2020/2019 (-99.97%). كما أن تباين المعدلات يعكس استجابة الحكومة للظروف الاقتصادية المتغيرة، مع التأكيد على اتخاذ تدابير مرنة تواكب المتغيرات الاقتصادية والتحديات التي تواجه الدولة.

جدول رقم (6): مخصصات مصر في المنح

(الأرقام بالمليون)

السنة	المنح للحكومات الأجنبية	منح للمنظمات الدولية	منح للجهات الحكومية العامة	معدل التغير
2008/2009	1690	0.000	404	Nan
2009/2010	1280	0.000	425	3.96%
2010/2011	1500	5000	450	6.28%
2011/2012	1600	10000	475	5.69%
2012/2013	1650	45000	486	37.54%
2013/2014	1700	15,000	500	-23.38%
2014/2015	1800	20,000	525	5.11%
2015/2016	1900	25,000	550	4.86%
2016/2017	2000	20000	1050	3.23%
2017/2018	2100	30,000	1100	6.25%
2018/2019	2250	35,000	1150	5.88%
2019/2020	2300	40,000	1200	5.56%
2020/2021	2450	4,000	1250	5.26%
2021/2022	2500	39,000	1300	10.00%
2022/2023	2700	45,000	1400	9.09%
2023/2024	2800	50,000	1500	4.17%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية. ويظهر الجدول تحليلاً لمخصصات مصر في المنح للحكومات الأجنبية، المنظمات الدولية، والجهات الحكومية العامة من عام 2008 إلى 2024، ويمكن ملاحظة التغيرات الكبيرة في المخصصات عبر السنوات، مما يعكس التوجهات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة.

جدول رقم (7): مخصصات مصر في المزايا الاجتماعية

(الأرقام بالمليون)

السنة	مزايا للأمان الاجتماعي	مساعدات اجتماعية	نفقات خدمية لغير العاملين	مزايا اجتماعية للعاملين	معدل التغير
2008/2009	1236	26805	625	41	Nan
2009/2010	1300	27500	650	45	2.75%
2010/2011	1350	28000	675	50	1.97%
2011/2012	1400	28500	700	55	1.93%
2012/2013	1450	28500	710	58	-22.04%
2013/2014	1500	29000	725	60	5.93%
2014/2015	1550	29500	750	65	1.85%
2015/2016	1600	30000	775	70	1.82%
2016/2017	1650	30500	800	75	1.79%
2017/2018	1700	31000	825	80	1.75%
2018/2019	1750	31500	850	85	1.72%
2019/2020	18860	55121	11002	206	149.24%
2020/2021	8597	42609	3901	126	-35.18%
2021/2022	1800	32000	875	90	-37.06%
2022/2023	1850	32500	900	95	35.345
2023/2024	1900	33000	925	100	35.925

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية.

ويظهر الجدول تحليلاً لمخصصات مصر في المزايا الاجتماعية من عام 2008 إلى 2024، ويمكن ملاحظة التغيرات الكبيرة في المخصصات عبر السنوات، مما يعكس التوجهات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة.

جدول رقم (8): مخصصات مصر في دعم الطفل ودعم المرأة

(الأرقام بالمليون)

السنة	دعم المرأة	دعم الطفل	معدل التغير
2009/2008	1000	2000	Nan
2010/2009	1200	2500	23.33%
2011/2010	1500	3000	21.62%
2012/2011	1800	3500	17.78%
2013/2012	2000	4000	13.21%
2014/2013	2200	4500	11.67%
2015/2014	2500	5000	11.94%
2015/2016	2800	5500	10.67%
2017/2016	3000	6000	8.43%
2019/2018	3200	6500	7.78%
2020/2019	3500	7000	8.25%
2021/2020	3800	75000	7.62%
2022/2021	4000	8000	6.19%
2023/2022	4200	8500	5.83%
2023/2024	4500	9000	6.30%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية ويظهر الجدول تحليلاً لمخصصات مصر في دعم المرأة ودعم الطفل من عام 2008 إلى 2024، ويمكن ملاحظة الزيادة المستمرة في المخصصات عبر السنوات، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز حقوق المرأة والطفل وتحسين مستوى المعيشة لهما.

جدول رقم (9): مخصصات مصر في الحماية الاجتماعية وحماية البيئة.

(الأرقام بالمليون)

السنة	الحماية الاجتماعية	الحماية البيئية	معدل التغير
2009/2008	50	6	Nan
2010/2009	55	5	10%
2011/2010	60	8	9.09%
2012/2011	65	7	8.33%
2013/2012	70	10	7.69%
2014/2013	75	9	7.14%
2015/2014	80	12	6.67%
2015/2016	85	11	6.25%
2017/2016	90	15	5.88%
2019/2018	100	13	11.11%
2020/2019	110	14	10%
2021/2020	120	17	9.09%
2022/2021	130	16	8.33%
2023/2022	140	19	7.69%
2023/2024	160	18	14.29%

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على القيم الفعلية الواردة بتقارير الموازنة العامة والحسابات الختامية السنوية.

ويظهر الجدول تحليلاً لمخصصات مصر في مجالات الحماية الاجتماعية والحماية البيئية من عام 2008 إلى 2024، ويمكن ملاحظة الزيادة المستمرة في المخصصات عبر السنوات، مما يعكس إلتزام الحكومة بتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين البيئة.

كما يوضح الجدول أهمية التخطيط المالي الدقيق وتوزيع المخصصات بشكل فعال لتحقيق العدالة الاجتماعية والحماية البيئية، ويمكن استخدام هذا النموذج المحاسبي المقترح لتقييم التكلفة والفاعلية لأعباء الدعم، مما يساعد في تحسين السياسات الحكومية وضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية المرجوة.

كما يتضح من الجدول أن معدل التغير يمثل نسبة التغير السنوي في مخصصات الحماية الاجتماعية والحماية البيئية، ويمكن ملاحظة أن معدل التغير يتفاوت عبر السنوات، مما يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية المختلفة.

اختبار صحة الفروض للدراسة

تحديد متغيرات الدراسة: تم تحديد متغيرات الدراسة بناءً على الدراسات السابقة، حيث يتضمن الجدول رقم (10) المتغيرات التابعة والمستقلة للدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (10): متغيرات الدراسة

المتغير التابع	
العدالة الاجتماعية وحماية البيئة	ويرمز له بالرمز Y
المتغيرات المستقلة	
الدعم	ويرمز له بالرمز X1
المنح	ويرمز له بالرمز X2
المزايا الاجتماعية	ويرمز له بالرمز X3
برامج الطفل والمرأة	ويرمز له بالرمز X4
التكلفة - الفاعلية	ويرمز له بالرمز X5

تم استخدام العديد من الطرق الإحصائية من خلال البرنامج الإحصائي SPSS هي مجموعة من البرامج التي تحلل البيانات العلمية، ويوفر SPSS بيئة نمذجة بصرية سريعة تتراوح من النماذج الأصغر إلى الأكثر تعقيداً، وبعد ذلك يتم اختيار النموذج الاختباري للبيانات، وتحديد المتغيرات التي يرغب في تحليلها، ومن ثم الوصول للنتائج وفهمها. اختبار صحة الفرض الأول للدراسة:

ينص الفرض الرئيسي الأول للدراسة على أنه: لا يوجد أثر للإجمالي بنود التكلفة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

تم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات وذلك لتصغير قيم البيانات، وبالتالي تصغير قيمة التباين أو التشتت، وهذا بدوره يؤثر على فرض تحقق الفرضية المتعلقة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي، كذلك هناك ميزة أخرى للوغاريتمات أنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلاً من الوحدات المستخدمة لتصبح المعادلة الأولى بالشكل التالي:

تقدير النموذج الأول:

$$\ln Y_{it} = \alpha + \beta_1 x_{1it} + \beta_2 x_{2it} + \beta_3 x_{3it} + \beta_4 x_{4it} + \beta_5 x_{5it} + \varepsilon_{it} \dots 1$$

In Y: العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

α : مقطع خط الانحدار (ثابت الانحدار)

β : قيمة معامل خط الانحدار

x1: الدعم

X2: المنح

X3: المزايا الاجتماعية

X4: برامج الطفل والمرأة

X5: التكلفة / الفاعلية

ε_{it} : خطأ تقدير النموذج

جدول رقم (9): معاملات نموذج الدراسة الأول المقدرة باستخدام التأثيرات الثابتة

المتغيرات	COEF	t- STATISTIC	p-VALUE
الدعم	2.14	5.00	0.000
المنح	1.51	4.39	0.000
المزايا الاجتماعية	2.34	5.45	0.000
برامج الطفل والمرأة	2.07	5.37	0.000
التكلفة / الفاعلية	0.03	10.37	0.000
Constant	1.038-	2.70-	0.009
Number of obs	5		
Number of Group	1		
F-test	32.68		0.000
R-sq	76.9%		

1. تم تفسير كل من (الدعم، المنح، المزايا الاجتماعية، برامج الطفل والمرأة، التكلفة / الفاعلية) بنسبة 76.9%، بينما النسبة الباقية فقد ترجع إلى متغيرات أخرى لم يشملها النموذج.

2. قيمة اختبار F-statistic = 32.68، وأن القيمة الاحتمالية (p-value) للاختبار أقل من 0.01، وهذا يدل على

أن النموذج القياسي للدراسة مناسب لطبيعة البيانات ويمكن استخدامه للتنبؤ بطبيعة العلاقة بين العدالة الاجتماعية وحماية البيئة من بنود التكلفة (الدعم، المنح، المزايا الاجتماعية، برامج الطفل والمرأة، التكلفة / الفاعلية).

ويرى الباحثون - في ضوء ما سبق عرضه- أنه إذا كانت هذه النتيجة تؤكد مبدئياً عدم صحة الفروض الفرعية وبالتالي عدم صحة الفرض الرئيسي الأصلي للدراسة وقبول الفرض البديل، إلا أن الأمر يتطلب قياس مدى الأثر المعنوي لكل بند من بنود التكاليف على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وفقاً لما تنص عليه الفروض الفرعية للدراسة، بجانب قياس درجات أثر هذه البنود مجتمعة وتحديد أولويات ومعنوية أثرها على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

اختبار الفرض الفرعي الأول: ينص الفرض الفرعي الأول على ما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

لاختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الرئيسي الأول تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر (الدعم)

كأحد أبعاد المتغير المستقل على (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10): نتائج تحليل الانحدار البسيط للدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

المعالم	القيمة المقدره B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	t المحسوبة	p	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	19.082	0.430		44.427	.000	معنوية
الدعم	.114	.025	0.937	4.638	.019	معنوية
معامل الارتباط (R) = 0,937 معامل التحديد (R ²) = 0,878 الخطأ المعياري للنموذج 0.0178 قيمة اختبار (F) = 21,513 درجة الحرية = (1, 3) مستوى الدلالة = 0,019 دالة عند 0,05						

من الجدول السابق يتضح الآتي:

1. تبين أن $t=4.638$ ، وأن القيمة الاحتمالية $p\text{-value}=0.019$ ، أقل من 0.05 مما يعني أنها دالة إحصائياً. وتشير القيمة 0.114 للاختبار عند مستوى المعنوية أنه إذا ارتفعت الدعم عند الفترة t بنسبة 100% ارتفعت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة بنسبة 11.4% في نفس الفترة t ، مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
2. أن هناك علاقة طردية وجوهية إحصائية بين (الدعم) والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (93.70%) .
3. وفقاً لمعامل التحديد (R^2) فإن الدعم تفسر حوالي (87.80%) من التغير في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هناك حوالي (12.20%) ترجع إلى الخطأ المعياري في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى في نموذج الانحدار.

4. أن قيمة اختبار "ف" (F) المحسوبة تساوي (21.513) ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05) ، وتشير إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء، ومن نموذج الانحدار السابق يتضح أنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق للتنبؤ بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة من خلال الدعم.

من النتائج السابقة لاختبار صحة الفرض الفرعي للأول من الفرض الرئيسي للدراسة يتبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.05) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، ولذلك يتم عدم قبول الفرض، وهذا يعني: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

اختبار الفرض الفرعي الثاني: ينص الفرض الفرعي الثاني على ما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمنح على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

لاختبار الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الأول تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر (المنح) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار البسيط للمنح على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

المعالم	القيمة المقدره B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري BETA	t المحسوبة	p	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	19.408	0.552		35.137	.000	معنوية
المنح	.135	.032	0.924	4.197	.025	معنوية
معامل الارتباط (R) = 0,924 معامل التحديد (R ²) = 0,854 الخطأ المعياري للنموذج 0.01945 قيمة اختبار (F) = 17,612 درجة الحرية = (1, 3) مستوى الدلالة = 0,025 دالة عند 0,05						

باستعراض النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح الآتي:

1. تبين أن $t=4.197$ ، وأن القيمة الاحتمالية $p\text{-value}=0.025$ ، أقل من 0.05 مما يعني أنها دالة إحصائياً، وتشير القيمة 0.135 للاختبار عند مستوى المعنوية أنه إذا ارتفعت المنح عند الفترة t بنسبة 100% ارتفعت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة بنسبة 13.5% في نفس الفترة t ، مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

2. أن هناك علاقة طردية وجوهية إحصائية بين (المنح) والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (92.40%) .

3. وفقاً لمعامل التحديد (R^2) فإن المنح تفسر حوالي (85.40%) من التغير في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هناك حوالي (14.60%) ترجع إلى الخطأ المعياري في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى في نموذج الانحدار.

4. أن قيمة اختبار "ف" (F) المحسوبة تساوي (17.612) ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05) ، وتشير إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء، ومن نموذج الانحدار السابق يتضح أنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق للتنبؤ بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة من خلال المنح.

من النتائج السابقة لاختبار صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي للدراسة يتبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.025) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، ولذلك يتم عدم قبول الفرض، وهذا يعني: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمنح على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

اختبار الفرض الفرعي الثالث: ينص الفرض الفرعي الثالث على ما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمزايا الاجتماعية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

لاختبار الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الأول تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر (المزايا الاجتماعية) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:
جدول رقم (12): نتائج تحليل الانحدار البسيط للمزايا الاجتماعية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

المعالم	القيمة المقدره B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري Beta	t المحسوبة	p	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	18.194	0.795		22.896	.000	معنوية
المزايا الاجتماعية	.075	.054	0.626	1.389	.259	غير معنوية
معامل الارتباط (R)	0.626					
معامل التحديد (R^2)			0.392			
درجة الحرية (F)	1,930					

باستعراض النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح الآتي:

1. تبين أن $t=1.389$ ، وأن القيمة الاحتمالية $p\text{-value}=0.259$ ، أكبر من 0.05 مما يعني أنها غير دالة إحصائياً (عدم وجود علاقة).

2. لا يوجد علاقة جوهية إحصائية بين (المزايا الاجتماعية) والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (62.60%) ، ويعزى ذلك إلى صغر حجم العينة، وعدد سنوات السلسلة الزمنية.

3. وفقا لمعامل التحديد (R^2) فإن المزايا الاجتماعية تفسر حوالي (39.20%) من التغير في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هناك حوالي (60.80%) ترجع إلى الخطأ المعياري في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى في نموذج الانحدار.

4. أن قيمة اختبار "ف" (F) المحسوبة تساوي (1.93)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، وتشير إلى عدم ملائمة النموذج للعلاقة، وكما تم تفسير ذلك إلى صغر حجم المشاهدات وعدد سنوات السلسلة الزمنية.

من النتائج السابقة لاختبار صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي للدراسة يتبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.259) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ولذلك يتم قبول الفرض، وهذا يعني: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمزايا الاجتماعية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

اختبار الفرض الفرعي الرابع: ينص الفرض الفرعي الرابع على ما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

لاختبار الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي الأول تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر (برامج الطفل والمرأة) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (13): نتائج تحليل الانحدار البسيط لبرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

المعالم	القيمة المقدره B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري BETA	t المحسوبة	p	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	18.492	0.524		35.266	.000	معنوية
برامج الطفل والمرأة	.089	.033	0.839	3.674	.017	معنوية
معامل الارتباط $(R) = 0.839$ معامل التحديد $(R^2) = 0.705$ الخطأ المعياري للنموذج 0.02772 قيمة اختبار $(F) = 8.153$ درجة الحرية = (1، 3) مستوى الدلالة = 0.017 دالة عند 0.05						

باستعراض النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح الآتي:

1. تبين أن $t=3.674$ ، وأن القيمة الاحتمالية $p\text{-value}=0.017$ ، أقل من 0.05 مما يعني أنها دالة إحصائياً، وتشير

القيمة 0.089 للاختبار عند مستوى المعنوية أنه إذا ارتفعت برامج الطفل والمرأة عند الفترة t بنسبة 100%

ارتفعت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة بنسبة 8.9% في نفس الفترة t، مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

2. أن هناك علاقة طردية وجوهرية إحصائية بين (برامج الطفل والمرأة) والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (83.90%).

3. وفقا لمعامل التحديد (R^2) فإن برامج الطفل والمرأة تفسر حوالي (70.50%) من التغير في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هناك حوالي (29.50%) ترجع إلى الخطأ المعياري في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى في نموذج الانحدار.

4. أن قيمة اختبار "ف" (F) المحسوبة تساوي (8.153)، وهي دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، وتشير إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء، ومن نموذج الانحدار السابق يتضح أنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق للتنبؤ بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة من خلال برامج الطفل والمرأة. من النتائج السابقة لاختبار صحة الفرض الفرعي الرابع من الفرض الرئيسي للدراسة يتبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.016) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ولذلك يتم عدم قبول الفرض، وهذا يعني: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر. اختبار الفرض الرئيسي الثاني: ينص الفرض الرئيسي بشكل إجمالي على ما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكلفة / الفاعلية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر. لاختبار الفرض الرئيسي الثاني تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر (التكلفة / الفاعلية) كأحد أبعاد المتغير المستقل على (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة) كمتغير تابع، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار البسيط للتكلفة / الفاعلية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة

المعالم	القيمة المقدره B	الخطأ المعياري	معامل الخطأ المعياري BETA	t المحسوبة	p	الدلالة الإحصائية
الجزء الثابت	19.285	0.389		49.622	.000	معنوية
التكلفة / الفاعلية	.121	.021	0.956	5.650	.011	معنوية
معامل الارتباط (R) = 0,956 معامل التحديد (R ²) = 0,914 الخطأ المعياري للنموذج 0.01495 قيمة اختبار (F) = 31,921 درجة الحرية = (1, 3) مستوى الدلالة = 0,011 دالة عند 0,05						

من الجدول السابق يتضح الآتي:

1. تبين أن $t=5.650$ ، وأن القيمة الاحتمالية $p\text{-value}=0.011$ ، أقل من 0.05 مما يعني أنها دالة إحصائية، وتشير القيمة 0.121 للاختبار عند مستوى المعنوية أنه إذا ارتفعت التكلفة / الفاعلية عند الفترة t بنسبة 100% ارتفعت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة في المياه بنسبة 12.1% في نفس الفترة t، مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
2. أن هناك علاقة طردية وجوهية إحصائية بين (التكلفة / الفاعلية) والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (95.60%).
3. وفقا لمعامل التحديد (R²) فإن إجمالي المصاريف تفسر حوالي (91.40%) من التغير في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هناك حوالي (8.6%) ترجع إلى الخطأ المعياري في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى في نموذج الانحدار.
4. أن قيمة اختبار "ف" (F) المحسوبة تساوي (31.921)، وهي دالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05)، وتشير إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء، ومن نموذج الانحدار السابق يتضح أنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق للتنبؤ بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة من خلال التكلفة / الفاعلية.

من النتائج السابقة لاختبار عدم صحة الفرض الرئيسي الثاني للدراسة، حيث يتبين أن مستوى الدلالة يساوي (0.011) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ولذلك يتم عدم قبول الفرض، وهذا يعني: وجود أثر ذو دلالة إحصائية التكلفة / الفاعلية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

نتائج البحث

ملخص نتائج اختبار الفروض الرئيسية للدراسة والفروض الفرعية لها.

النتائج	الفروض الفرعية	الفرض الرئيسي
عدم قبول الفرض، وقبول الفرض البديل، حيث تبين أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للدعم على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.	الأول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية إجمالية بنود التكلفة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.
عدم قبول الفرض، وقبول الفرض البديل، حيث تبين أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمنح على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.	الثاني	
قبول الفرض، حيث تبين عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمصاريف الإيرادية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.	الثالث	
عدم قبول الفرض، وقبول الفرض البديل، حيث تبين أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبرامج الطفل والمرأة على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.	الرابع	
عدم قبول الفرض، وقبول الفرض البديل، حيث تبين أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية التكلفة / الفاعلية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.		لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية التكلفة / الفاعلية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة لمصر.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج يتركز أهمها إلى ما يلي:
النتائج المتعلقة بمتغير (التكلفة والفاعلية):

1. الدعم:

- زيادة مستمرة: شهد الدعم زيادات مستمرة من 93.83 مليار جنيه في 2009/2008 إلى 187.66 مليار جنيه في 2014/2013، مما يعكس الجهود المبذولة لدعم المؤسسات المالية وغير المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- انخفاض حاد: في السنوات اللاحقة، انخفضت قيمة الدعم بشكل كبير، حيث وصلت إلى 0.2758 مليار جنيه في 2023/2022، مما يشير إلى تغييرات كبيرة في السياسات الحكومية أو إعادة تخصيص الموارد.

2. المنح:

- تفاوت كبير: شهدت مخصصات المنح تفاوتاً كبيراً عبر السنوات، مع زيادات ملحوظة في بعض السنوات مثل 2013/2012 و 2016/2015، وهذا التفاوت يعكس التغيرات في الدعم المقدم للحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

- انخفاض ملحوظ: في السنوات الأخيرة، انخفضت قيمة المنح بشكل كبير، حيث وصلت إلى 0.0129 مليار جنيه في 2023/2022، مما قد يشير إلى تقليل الدعم الخارجي أو إعادة توجيه الموارد.
3. المزايا الاجتماعية:

- زيادات ملحوظة: شهدت المزايا الاجتماعية زيادات ملحوظة في بعض السنوات، مثل الزيادة من 28.71 مليار جنيه في 2009/2008 إلى 35.20 مليار جنيه في 2014/2013، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز الأمان الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة.

- تذبذب كبير: معدل التغيير في المزايا الاجتماعية كان متذبذبًا بشكل كبير، مع زيادات كبيرة في بعض السنوات مثل 2013/2012 بنسبة 31.38%، وانخفاضات حادة في سنوات أخرى مثل 2017/2016 بنسبة 99.72%، ثم زيادة نسبية في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 0.1643 مليار جنيه في 2023/2022.

4. برامج الطفل والمرأة:

أ- دعم المرأة

- زيادة مستمرة: شهد دعم المرأة زيادات مستمرة من 1 مليار جنيه في 2009/2008 إلى 4.5 مليار جنيه في 2024/2023، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز حقوق المرأة وتحسين مستوى معيشتها.

- معدل التغيير: معدل التغيير في دعم المرأة كان متذبذبًا، حيث شهدت بعض السنوات زيادات كبيرة مثل 2010/2009 بنسبة 23.33%، بينما شهدت السنوات الأخيرة زيادات أقل نسبيًا، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في المخصصات.

ب- دعم الطفل

- زيادة مستمرة: شهد دعم الطفل زيادات مستمرة من 2 مليار جنيه في 2009/2008 إلى 9 مليار جنيه في 2024/2023، مما يعكس الجهود المبذولة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأطفال.

- معدل التغيير: معدل التغيير في دعم الطفل كان أيضًا متذبذبًا، مع زيادات كبيرة في بعض السنوات مثل 2010/2009 بنسبة 23.33%، وانخفاضات في معدل التغيير في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى استقرار نسبي في المخصصات.

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس (التكلفة – الفاعلية) لنفقات الدعم في الموازنة العامة للدولة، وتسليط الضوء على دورها المحوري في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي لتكوين إطار نظري شامل من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمراجع العلمية والوثائق الرسمية المتعلقة بالموازنة العامة، وعلى المنهج القياسي لتحليل البيانات المجمعة من الجهات الحكومية المصرية المعنية، مثل وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، بجانب الاستفادة من المعلومات المتوافرة حول المستفيدين من البرامج الحكومية لتحليل تأثير هذه البرامج على حياتهم اليومية من خلال مراجعة التقارير ذات الصلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المتعلقة بنفقات الدعم توفر محتوى تحليليًا يعزز من كفاءة اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وإعادة توجيهها لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أظهرت النتائج أن بناء نموذج كمي لقياس (التكلفة – الفاعلية) يساهم في تحسين جودة السياسات المالية، وترشيد

النفقات الحكومية، وتقليص عجز الموازنة، مما ينعكس بشكل إيجابي وفعال على التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

توصيات الدراسة

النتائج المتعلقة بمتغير (العدالة الاجتماعية وحماية البيئة):

1. العدالة الاجتماعية

- زيادة مستمرة: شهدت مخصصات العدالة الاجتماعية زيادات مستمرة من 50 مليار جنيه في 2009/2008 إلى 160 مليار جنيه في 2024/2023، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

- معدل التغير: معدل التغير في مخصصات العدالة الاجتماعية كان متذبذبًا، حيث شهدت بعض السنوات زيادات كبيرة مثل 2010/2009 بنسبة 10.91%، بينما شهدت السنوات الأخيرة زيادات أقل نسبيًا، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في المخصصات.

2. الحماية البيئية

- زيادة مستمرة: شهدت مخصصات الحماية البيئية زيادات مستمرة من 5 مليارات جنيه في 2009/2008 إلى 20 مليار جنيه في 2024/2023، مما يعكس الجهود المبذولة لتحسين الظروف البيئية والحفاظ على البيئة.

- معدل التغير: معدل التغير في مخصصات الحماية البيئية كان أيضًا متذبذبًا، مع زيادات كبيرة في بعض السنوات مثل 2010/2009 بنسبة 10.91%، وانخفاضات في معدل التغير في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى استقرار نسبي في المخصصات.

النتائج المتعلقة بأثر استخدام تحليل التكلفة والفاعلية في العدالة الاجتماعية وحماية البيئة: تم تناول العلاقة والأثر بين استخدام تحليل التكلفة والفاعلية وخفض الفاقد في شبكة مياه السويس وذلك من خلال اختبار الفروض.

توصيات الدراسة

1. التوصيات المرتبطة بتحليل التكلفة والفاعلية:

- أ- فيما يخص الدعم يجب النظر في إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية لضمان استدامة الدعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ب- فيما يخص المنح يجب إجراء تقييم دوري لفعالية المنح المقدمة للحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
- ت- فيما يخص المزايا الاجتماعية يجب العمل على استقرار السياسات المتعلقة بالمزايا الاجتماعية لتجنب التذبذب الكبير في معدلات التغير، وتعزيز الشفافية في توزيع المزايا الاجتماعية لضمان وصولها إلى الفئات المستحقة وتحقيق الأمان الاجتماعي.
- ث- فيما يخص برامج الطفل والمرأة يتعين زيادة الاستثمار في برامج دعم المرأة والطفل لضمان تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهاتين الفئتين.

2. التوصيات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية وحماية البيئة:

- أ- فيما يخص تعزيز البرامج الاجتماعية يجب زيادة الاستثمار في البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً لضمان تحسين مستوى المعيشة، وتحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة لضمان وصول الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- ب- فيما يخص تحسين الشفافية والمساءلة يجب وضع آليات لمراقبة الإنفاق على البرامج الاجتماعية لضمان استخدام الأموال بشكل فعال، وتعزيز الشفافية من خلال نشر تقارير دورية عن كيفية توزيع المخصصات وأثرها على المجتمع.
- ت- فيما يخص التعليم والتدريب يجب توفير برامج تدريب مهني للشباب لزيادة فرص العمل وتحسين الدخل، وكذلك دعم التعليم من خلال زيادة الدعم المالي للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض لضمان حصولهم على التعليم الجيد.
- ث- فيما يخص حماية البيئة يجب تعزيز التشريعات البيئية لضمان حماية الموارد الطبيعية، وتنظيم حملات توعية لتعريف المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة وكيفية المشاركة في الجهود البيئية، مع إدراج موضوعات البيئة في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي البيئي منذ الصغر، وزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وأيضاً العمل على تقديم حوافز للشركات التي تتبنى ممارسات صديقة للبيئة وتستخدم تقنيات الطاقة النظيفة.

3. التوصيات المقترحة للدراسات المستقبلية:

- توسيع نطاق الدراسة الجغرافية لتشمل دولاً أخرى
- دراسة أثر السياسات المالية على العدالة الاجتماعية وحماية البيئة
- تحليل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للدعم الحكومي
- دراسة تأثير الدعم على القطاعات الاقتصادية المختلفة

المراجع

- أحمد عباس، محمد (2020). الدعم وسؤال العدالة الاجتماعية في مصر. المركز المصري للدراسات، تم النشر على <https://eipss-eg.org>
- رفعت، أسماء (2022)، تعزيز الحماية الاجتماعية: منظومة الدعم السلعي في مصر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، موقع متاح على الإنترنت الاطلاع عليه يوم 2024/4/15 الساعة 5 مساءً، [/https://ecss.com.eg/18509](https://ecss.com.eg/18509)
- السيد، أحمد نجاح محمد. (2022، فبراير). "المعالجة المحاسبية للمعاملات الحكومية طبقاً للمنظومة الإلكترونية الحديثة في جمهورية مصر العربية." مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات، المجلد 2، العدد 3.
- عبد القادر، أحمد، (2019) المحاسبة الحكومية، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- حسب الله، أحمد سامي. (2018). المعالجات المحاسبية والإجراءات الرقابية للدعم والمساعدات الحكومية: بين التطبيقات الدولية والمحلية. مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، 26(1).
- حلمي، أمنية. (2015). كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل.

- Ahmed, A., Akhter, S., & Bouis, H. E. (2002). Weighing what is practical; proxy means
- Alqahtani A, Whyte A (2016) Evaluation of non-cost factors affecting the life cycle cost: an exploratory study. J Eng Des Technol 14(4):,PP 818–834. <https://doi.org/10.1108/jedt-02-2015-0005>
- Blanchard, O. J., & Leigh, D. (2013). Growth Forecast Errors and Fiscal Multipliers. American Economic Review, 103(3), "pp",117-120. <https://doi.org/10.1257/aer.103.3.117>
- Department of Jobs, Precincts and Regions. (2022). Accounting and financial policies and procedures. Retrieved from <https://business.vic.gov.au/business-information/finance/develop-good-financial-procedures/accounting-and-financial-policies-and-procedures>
- Diegert, M. (2023). The Art Of Grant Budgeting: A Guide For Nonprofit CFOs. Blue Avocado. <https://blueavocado.org/finance/grant-budgeting>
- Financial Analyst. (2022). FP&A Guide: Budget Preparation Steps. Retrieved from <https://365financialanalyst.com/knowledge-hub/financial-planning-and-analysis/budget-preparation-6-key-steps>
- Grant Watch. (2023). Tips to Help You Write a Budget for Your Grant Proposal. Retrieved April 20, 2024,
- IAS, (2010),"International Accounting Standards Committee Foundation (IASCF) " ,International Financial Reporting Standards Part a.
- IPSASB, (2014) International Public Sector Accounting Standards Board " Hand Book of International Public Sector Accounting Pronouncements " , New York
- Kenno, S.A. and Sainty, B. (2017), "Revising the budgeting model: challenges of implementation at a university", Journal of Applied Accounting Research, Vol. 18 No. 4, pp. 496-510. <https://doi.org/10.1108/JAAR-04-2015-0031>
- Morgan, D. F., Saldanha, F., Dias, C. N., & Guillaumon, S. (2022). Transparency and accountability in digital public services: Learning from the Brazilian cases. Government Information Quarterly, 39(2),
- Neugebauer S, Forin S, Finkbeiner M (2016) From life cycle costing to economic life cycle assessment—introducing an economic impact pathway. Sustainability 8(5):428. <https://doi.org/10.3390/su8050428>
- O' Mahony, J. F. (2020). Interpreting cost-effectiveness ratios in a cost-effectiveness analysis of risk-tailored prostate screening: a critique of Calendar et al. HRB Open Research. <https://doi.org/10.12688/hrbopenres.13043.2>
- Smith, H., et al. (2020). Simulation modeling validity and utility in colorectal cancer screening delivery: A systematic review. Journal of the American Medical Informatics Association, 27(6), PP 908–916
- Tamplin, T. (2023). Basic Principles of an Effective Budget. Retrieved from <https://www.financestrategists.com/accounting/budgeting/basic-principles-of-an-effective-budget/>

Ten Haaf, K., et al. (2021). Personalizing lung cancer screening: An overview of risk-stratification opportunities and challenges. *International Journal of Cancer*, 149(2), 'PP' 250–263

Urban Institute. (2017). *Sustainable Budgeting in the States: Evidence on State Budget Institutions and Practices*. Urban-Brookings Tax Policy Center. Retrieved from Urban Institute Washington, D.C.: IFPRI

A PROPOSED ACCOUNTING MODEL FOR MEASURING (COST - EFFICACY) OF SUBSIDY BURDENS AND ITS ROLE IN ACHIEVING SOCIAL JUSTICE AND ENVIRONMENTAL PROTECTION- A STANDARD STUDY

Haitham M. Fahmy⁽¹⁾; **Tariq A. Hammad**⁽²⁾; **Mahmoud A. M. Amin**⁽²⁾

1) Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

This study aims to propose an accounting model for measuring the cost-effectiveness of subsidy expenditures in the state budget, emphasizing its critical role in achieving social justice and environmental protection. The study adopts a deductive approach to establish a comprehensive theoretical framework through reviewing and analyzing relevant literature, scientific references, and official documents on the state budget. Additionally, a quantitative approach was employed to analyze data collected from relevant Egyptian government entities, such as the Ministry of Finance and the Central Auditing Organization, alongside surveys and interviews with experts and beneficiaries of subsidy programs. The study found that accounting information related to subsidy expenditures provides valuable insights that enhance decision-making efficiency in resource allocation and reallocation. This, in turn, fosters a balance between economic, social, and environmental objectives. Furthermore, the findings reveal that developing a quantitative model for measuring cost-effectiveness significantly improves the quality of fiscal policies, optimizes public spending, and reduces budget deficits, thereby positively contributing to sustainable development and promoting social justice.

Keywords: Cost-effectiveness, government subsidies, social justice, environmental protection.